

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

التخصص : التدقيق ومراقبة التسيير

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة

مساهمة وفعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

تحت إشراف الأستاذ

أزمور رشيد

مقدمة من طرف الطالبة :

شادلي شهيناز

البريشي هشام

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	لعجال بوزيان	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	مخالدي يحي	أستاذ محاضر قسم -ب-	جامعة مستغانم
مشرفا	أزمور رشيد	أستاذ مساعد قسم -أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2021/2020

شكر وتقدير

**الحمد لله والشكر له أولاً، الذي شرح لنا صدر ناويسر أمرنا، وخفف عنا وزرنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور؛ وأخص بذلك أستاذنا المحترم "أزمور رشيد" على تفضله قبول الإشراف على هذه المذكرة، وعلى النصائح والتوجيهات القيمة والآراء السديدة التي يقيمها باستمرار، رغم كثرة الارتباطات والانشغالات فجزاه الله

كل خير

إلى كل من ساهم بمدنا بالمساعدة والعون ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو من بعيد في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين
أهدي هذا العمل إلى :
من ربتي و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات، إلى أغلى إنسان في الوجود
أمي الحبيبة أدامها الله لي
إلى من عمل بكدي في سبيلي و أوصلني إلى ما أنا عليه قدوتي في الحياة
أبي العزيز أطال الله في عمره
إلى كل أصدقائي الذين تقاسمت معهم مشواري الجامعي
وكل من ساعدني من قريب و بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع .
وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين
على التخرج

شادلي شهيناز

إهداء

إلى الينبوع لذي لا يمل العطاء..إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من
قلبها..وملاكي في الحياة..إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و سر الوجود.. الى من
كان دعاؤها سرنجاعي و جناحها بلسم جراحي..أمي الغالية.
إلى من كلله الله بالهبة و الوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل
أسمه بكل افتخار..أرجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد

طول انتظار..والدي العزيز

إلى كل أصدقائي الذين تقاسمت معهم مشواري الجامعي
وكل من ساعدني من قريب وبعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع .

البريشي هشام

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
01	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
06	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
07	المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي
08	المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي
09	المبحث الثاني: أطراف التحليل المالي مجالاته و منهجيته
09	المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
11	المطلب الثاني: مجالاته و منهجيته التحليل المالي .
13	المطلب الثالث: مصادر التحليل المالي
14	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي
14	المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي .
19	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة التوازن المالي
22	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
29	خلاصة
الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: أساسيات عملية اتخاذ القرارات المالي
32	المطلب الأول: مفهوم القرار المالي
32	المطلب الثاني: أهداف و خصائص القرار المالي
34	المطلب الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرارات المالية
37	المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية
37	المطلب الأول: قرار التمويل

39	المطلب الثاني: قرار الاستثمار
41	المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح
42	المبحث الثالث: مساهمة وفعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية .
42	المطلب الأول: مساهمة وفعالية المؤشرات المالية في اتخاذ القرار
42	المطلب الثاني: مساهمة وفعالية النسب المالية في اتخاذ القرار
44	المطلب الثالث: دول تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار
45	خلاصة
الفصل الثالث: جانب تطبيقي	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: ملخص لمذكرة دكتوراه تحت عنوان: أثر خصائص المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية
48	المطلب الأول: تقديم المذكرة والفرضيات المقترحة
49	المطلب الثاني: نتائج المتوصل إليها
51	المبحث الثاني: ملخص مذكرة دكتوراه تحت عنوان: طرق ومحددات تقسيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائرية في ظل إستراتيجية الخصوصية
51	المطلب الأول: تقديم المذكرة والفرضيات المقترحة
52	المطلب الثاني: نتائج الدراسة و التوصيات
54	المبحث الثالث: ملخص لمذكرة دكتوراه تحت عنوان دور و أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية
54	المطلب الأول: تقديم المذكرة والفرضيات المقترحة
56	المطلب الثاني: نتائج الدراسة و التوصيات
59	المبحث الرابع: ملخص لمذكرة ماجستير تحت عنوان: المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء
59	المطلب الأول: تقديم المذكرة والفرضيات المقترحة
60	المطلب الثاني: نتائج الدراسة و التوصيات
62	المبحث الخامس: ملخص لمذكرة ماجستير تحت عنوان: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
62	المطلب الأول: تقديم المذكرة والفرضيات المقترحة
63	المطلب الثاني: نتائج الدراسة و التوصيات
	الخاتمة
	المراجع

قائمة العباد اول و الاثكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
09	يمثل الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	1-1
34	مراحل عملية اتخاذ القرار	1-2
38	مصادر التمويل	2-2

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
15	الميزانية المالية	1-1

المقدمة

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية ، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ، حيث أنها تحتوي على عدة وظائف من أهمها الوظيفة المالية ، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية ، من خلال تحسين التوازن المالي و ضمان الحد الأدنى من الربحية و الحفاظ على المستوى المعقول من السيولة و من بين وظائف الوظيفة المالية التحليل المالي .

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم الذي ازدادت أهميته في ظل تعدد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، حيث أصبح لزاما على مدير المالي التعرف على الوضع المالي للمؤسسة باستعمال وسيلة فعالة و هي التحليل المالي حيث يعتبر من الوسائل والأدوات الفعالة في ترشيد القرارات والسياسات والخطط في عالم تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد.

حيث لا يمكن أن تكون هذه القرارات رشيدة و أكثر فعالية إلا اذا تم اتخاذها بناء على فهم واضح للظروف الاقتصادية و البيئية للمؤسسة و عالية يعتبر التحليل المالي كأداة فعالة للوصول إلى الهدف المنشود من خلال فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة لفترة زمنية معينة و يلعب دورا هاما في اكتشاف نقاط قوة و الضعف بواسطة تحليل الميزانية المالية و كشف المركز المالي و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القصير و الطويل كذا قدرتها على استمرارية نشاطها.

طرح إشكالية البحث :

و نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في صناعة القرارات المالية الصائبة و تقييم الوضعية المالية و تحسين الأداء المالي للمؤسسات و بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما مدى مساهمة و فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل مؤسسة اقتصادية ؟

للتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل يهدف التحليل المالي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- هل يمكن للتحليل المالي من تقليل المخاطر التشغيلية و المالية و يبرئ المناخ المناسب لاتخاذ القرارات .
- هل يعتبر استعمال أدوات التحليل المالي وسيلة لكشف عن نقاط قوة و ضعف في المؤسسة و منه اتخاذ القرارات المناسبة.

- هل يعتبر تعدد أدوات التحليل المالي تعتبر الركيزة الأساسية في اتخاذ القرارات المالية.

فرضيات البحث

- هل يهدف التحليل المالي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- هل يمكن للتحليل المالي تقليل المخاطر التشغيلية و المالية و يبرئ المناخ المناسب لاتخاذ القرارات .
- هل استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من كشف نقاط قوة و ضعف في المؤسسة و منه اتخاذ القرارات .
- هل تعدد أدوات التحليل المالي تعتبر الركيزة الأساسية في اتخاذ القرارات المالية.

مبررات اختيار البحث

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث إلى الأهمية التي يكتسبها من معلومات و معطيات سمحت باختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

✚ الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحضى بها.

✚ الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

✚ الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

أهمية الدراسة :

يكتسب البحث أهمية والتي تتجلى في النقاط التالية :

❖ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتمام كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.

❖ أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة .

❖ التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة :

✓ الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة.

✓ التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان .

✓ محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة لاحترام توازن المالي .

✓ الكشف المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات .

المنهج المتبع وأدوات الدراسة :

لقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي وذلك من اجل إبراز الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة أما في الجانب التطبيقي فقد استعملنا المنهج التحليلي لدراسة حالة وذلك من اجل التعمق في هذه الدراسة من خلال جمع المعلومات و المعطيات و البيانات المتعلقة بالوضع الراهن لمساهمة وفعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية وذلك من اجل إسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية و التعمق فيها أكثر.

تقسيم الدراسة

قصد الإلمام و الإحاطة بالموضوع بغية الوصول إلى استنتاجات ذات صلة للتحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على نحو التالي :

الفصل الأول :يتضمن الاطار المفاهيمي للتحليل المالي الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تحدثنا عن ماهية التحليل المالي و في المبحث الثاني تعرضنا إلى أطراف التحليل المالي وكذا مجالاته و منهجيته و أخيرا في المبحث الثالث تطرقنا إلى أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات و النسب المالية للتحليل المالي .

الفصل الثاني: فتضمن اتخاذ القرارات المالية حيث خصص المبحث الأول لعموميات حول اتخاذ القرار أما المبحث الثاني فيتناول الأنواع القرارات المالية و في المبحث الثالث تعرضنا إلى مدخل مساهمة وفعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث: اعتمدنا على مجموعة من دراسات تطبيقية سابقة لمذكرات تخرج دكتوراه و ماجستير. كاللجوء لتحليل القوائم المالية و إجراء المقارنة بين عدد من المؤسسات الاقتصادية. و الأساليب المعتمدة في تقييم الأداء. و اثر في اتحاد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد :

يكتسي التحليل المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها و ذلك لما يوفره من تقنيات و آليات تساعد المؤسسة على اتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة و مدروسة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها و رسم خطاها إستراتيجية بناء على تحليل بيئتها الحالية و معالجة نقاط ضعفها.

فلم يعد التحليل المالي قاصر على دراسة القوائم المالية و تحليلها و إنما يتركز على دراسة كم هائل و متنوع من المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة و خارجها بالإضافة إلى المعلومات المالية التي تساعد على الحصول و استخلاص الأجوبة الموضوعية.

لعرض مختلف جوانبه بصورة أعمق و أكثر تفصيلا سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي و ذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: مدخل عام حول التحليل المالي

المبحث الثاني: أطراف التحليل المالي مجالاته و منهجيته

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

المبحث الأول: مدخل عام حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يتعين بها اتخاذ القرار المالي أو أي طرف أخر له مصلحة وتقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها بل تتعدى ذلك إلى مساهمها وداينها لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة و ذي سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل المحللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة و مدى ترابطها و أهمية نسبة لكل بند من بنودها.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي¹

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19 م حيث استعملت البنوك و المؤسسات الاقتصادية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشفها المحاسبية إضافة إلى أن أزمة الاقتصادية الممتدة من الفترة بين 1929 1933 كان لها اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي .

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث اظهر المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة و مع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينيات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات حيث تكونت في فرنسا 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة اقلها 3 سنوات و المقارنة بين نتائجها و استنتاج و تطوير سير المؤسسة المالية) و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطها و تحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

الفرع 2: مفهوم التحليل المالي

تعددت التعارف من بينها :

التحليل المالي عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و يعرف أيضا انه مرحلة دراسة و تشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط و تحليل المدد و التوازن المالي و تمويل المؤسسة عن طريق المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية و

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص.7.

القيام بتقديرات و تنبؤات تخص مستقبل المؤسسة و على أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.

التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير و أسس تهتم باستخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة باستعمال مجموعة من الطرق الرياضية و الإحصائية و التقنية من اجل التعرف على أداء المنشأة في الماضي و تقييم بأدائها في المستقبل لاكتشاف نقاط القوة و الضعف و ذلك من اجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الملائمة لانقاذ الوضع و تحسين العمل و الحصول على نتائج جيدة للسنوات المقبلة .

التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و التقنية التي تقوم بها المحلل المالي على البيانات على البيانات و التقارير و الكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹

التحليل المالي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة و فهمها بهدف تشخيص و تقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس و الاعتراف المحاسبي.²

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله فهناك الطرف الخارجي و المتمثل في المؤسسات المصرفية و رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة أو مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة و هنا يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين و هذا حسب طبيعة الطرف الذي يستعمل التحليل المالي إلى :

أولاً: الأهداف الداخلية

- البحث عن شروط التوازن المالي و قياس مردودية الأموال المستمرة
- معرفة المركز المالي للمؤسسة و التنبؤ بالأخطار التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية للفترة تحت التحليل و بصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل .
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة ن طرف المؤسسة و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الاسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط قوة و الضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.
- تنظيم و وضع المعلومات و البيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب.³

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، 2000، ص79.

² مؤيد راضي خنفر غسان فلاح، المطارنة تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المنيرة للنشر و الطباعة عمان، الأردن، 2006، ص71

³ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العاصمة، الجزائر، 1999، ص11، 13.

ثانياً: الأهداف الخارجية

- تقييم النتائج المالية بواسطة تحديد المبالغ و الوعاء الضريبي الحقيقي.
 - تقييم الوضعية المالية و مدى قدرة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
 - اتخاذ القرارات فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة إلى البنوك.
 - مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع و لإظهار أحسنها.
- و منه نستخلص التحليل المالي يهدف إلى إعادة تقييم شامل للوضعية المالية للمؤسسة و ذلك عن طريق دراسة المحاور التالية :

- ✓ دراسة التوازن المالي يتم عن طريق مقابلة الاستثمارات بمصادر تمويلها.
- ✓ دراسة السيولة و إمكانية المؤسسة في مواجهة التزاماتها و ذلك عن طريق الخزينة.
- ✓ دراسة المرودية و يتم ذلك عن طريق معرفة هل النشاط يحقق أرباح و بالتالي تعزيز التمويل الذاتي و مكونات النتيجة.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

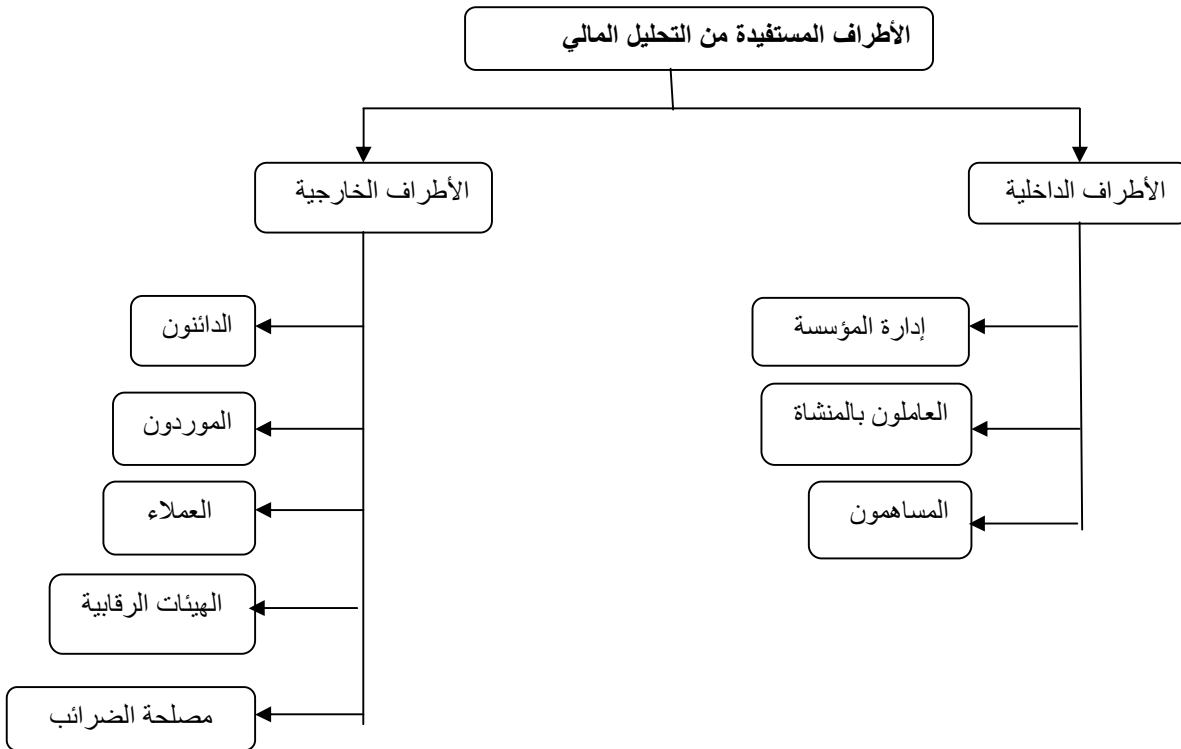
تتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي :

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية و تشغيلها من ناحية أخرى .
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية بيانات الشركة و قدرتها على النمو.
- التحقق عن مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة .
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق أهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة .
- إعداد الأرصدة المناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة
- يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة¹.

¹ فهدى مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، رام الله فلسطين ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص3

المبحث الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي منهجيته ومجالاته .
 يعتبر التحليل المالي أهم مجالات المعرفة التي تشير الطريق أمام كل ...من الطرائف المستخدمة للقوائم المالية و المهمة بالمنشأة العامة و الخاصة و بالتالي فهناك عدة فئات تستفيد من التحليل المالي و تعدد هذه الأطراف كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات و ذلك وفق لتنوع علاقاتهم بالمنشأة من جهة و تنوع قراراتهم المبينة على هذه المعلومات من جهة أخرى و يمكن تحديد الفئات المستفيدة من التحليل المالي.
 المطلوب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

الشكل رقم (1-1) يمثل الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبان

الأطراف الداخلية:

هناك عدة أطراف من داخل المنشأة تحتاج إلى التحليل المالي وذلك أما لتقييم أعمالها أو تقييم عمل المنشأة ككل يمكن إن تورها فيما يلي :

الإدارة المؤسسة:

حيث يهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة و تعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث يستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المالي للمؤسسة و كذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة و تستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

العاملون بالمنشأة :

و هو من بين الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة الذي ينتمون إليه و التأكد من سلامة إدارة الأموال و التي قد يكون لها اثر كبير على التغيير في الأجور و كذلك مناصب العمل.

المساهمون :

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية هو العائد الربح على الأموال المستثمرة حاليا و مستقبليا و درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض له استثمارات في المؤسسة لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب¹.

الأطراف الخارجية :

بما أن هناك أطراف عديدة تستفيد من التحليل المالي داخل المنشأة فهناك أيضا أطراف أخرى عديدة تستفيد من التحليل المالي من الخارج المنشأة يمكن إبرازها فيما يلي :

الدائنون :

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنشأة أو الشخص المحتمل شراء للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد و إقراض أو مصدر الأموال للمؤسسة و قد يكون الدائن بنكا أو المؤسسات مالية لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المنشأة لوفاء بالقروض حيثما يعين اجل لاستحقاقها.

فادا كان للقرض مدة تزيد عن سنة يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الأجل الطويل.²

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2001، ص160.159

² لزعر محمد الساسي، التحليل المالي للقوائم المالية، مذكرة ماجستير تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص78

أما إذا كان القرض لمدة اقل من سنة فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير.

الموردون :

يهتم الموردون من التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه و استقرار الأوضاع المالية له فالعمليل من الناحية العملية مدين للمورد و يعني هذا دراسة و تحليل مديونيته في دفاتر المورد و تطور هذه المديونية و على ضوء ذلك يقرر المورد ما اذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل .

العملاء :

يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه معرفة ما إن كانت الشروط التي يتحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره و تطبق مع فترة يمنحها هو لعملائه و تتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية .

الهيئات الرقابية :

تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة و تتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداة و المساعدة في التعرف على نقاط القوة و الضعف في الوحدة الاقتصادية.

مصلحة الضرائب :

تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة و بالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح اذا كلما كانت الوضعية المالي للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.

المطلب الثاني :مجالاته و منهجيته التحليل المالي .

الفرع الأول :مجالات التحليل المالي

و من مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

التخطيط المالي :

تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة و هذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة و تتنبأ بتحليلها مستقبلية ،هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع خطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية¹.

¹ هيثم محمد الزعبي ،الإدارة و التحليل المالي ، نفس المرجع السابق ،ص165

التحليل الائتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض ، و بالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض ، فيقوم بتقييمه و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي ، و تمكن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاية عوائدها. تحليل الاندماج و الشراء :ينتج هذا التحليل من (الاندماج و الشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر ، و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما. تحليل تقييم الأداء هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، مثل الإدارة ، و المستثمرين و المقرضين ، و تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية ، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها.

الفرع الثاني : منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العملي للتحليل ، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل و هي تبدأ بتحديد غرض التحليل و جمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل ثم اختيار أدوات التحليل المالي المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل المالي الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل تساعد في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة بصفة عامة إن خطوات التحليل المالي¹.

1. تحقيق هدف التحليل بدقة:

من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

2. تحدي الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل القوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها و إمكانيات العمل.

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للإدارة المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

3. اختيار أسلوب التحليل المناسب:

تعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل منها استخدام أسلوب النسب المالية المؤشرات المالية و غيرها اذ يقف المحلل في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

4. إعادة تبويب القوائم لتلائم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي باعتماد على خبرة المحلل المالي و درايته و التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح والبساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5. التوصل إلى استنتاجات: تتم هذه العملية من قبل المحلل المالي في إبداء رأيه في محاييد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكثر قدر ممكن.

6. صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة نقل لنتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثالث: مصادر التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الأساسي يتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة و أغراض طبيعة التحليل و كذا حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة . يمكن بشكل عام حصر تلك المعلومات فيملي¹:

الفرع الأول: مصادر المعلومات الداخلية

-البيانات المحاسبية المنشورة و غير المنشورة و تشمل الميزانية المالية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات مرفقة بتلك البيانات.

-تقرير مدقق الحسابات كالتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .

-التقارير المالية الداخلية التي تعد الأغراض إدارية مثل التوقعات و التنبؤات المالية.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات الخارجية

المعلومات المالية الصادرة عن أسواق المال و هيئات البورصة و مكاتب الوساطة.

الصحف و المجلات و النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسسات الحكومية و مراكز البحث . المكاتب الاستشارية .

¹ قروي مروة ، عادل بضيافي ، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر في علوم و تسيير ، جامعة 08 ماي 1945
قائمة 2018 ، ص 11

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي .

أولاً: الميزانية المالية .

تعريف الميزانية المالية :

تعرف الميزانية المالية على أنها تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول و الخصوم و تفصل هذه العناصر داخل الميزانية إلى العناصر الجارية و العناصر الغير جارية ، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم ترتب حسب درجة استحقاقها و مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة و الغير المتداولة . كما يمكن إعطاء تعريف آخر للميزانية هي جدول يشمل جانبيين ، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة و مبدأ السنوية، و جانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق و مبدأ السنوية¹ .

و تضم الميزانية جانبيين أساسيين هما :

✓ جانب الأصول:

الأصول الغير جارية: هي أصول مخصصة للاستغلال بصورة مستمرة لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد. و تشمل: التثبيات المعنوية، التثبيات العينية، التثبيات المالية، المخزونات ، ضرائب مؤجلة غيرها ... الخ² .

الأصول الجارية: هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، بالإضافة إلى العملاء و خزينة الأصول.

✓ جانب الخصوم:

✓ إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة ، و التي قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء، و قد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها و تشمل :

• رؤوس الأموال الخاصة : و تضم رأس المال الصادر، رأس المال غير المستعان به ، علاوات و احتياطات ، فرق إعادة التقييم، و النتيجة الصافية.

• الخصوم غير جارية : و التي تضم كل القروض و الديون المدنية المالية ، الضرائب المؤجلة ، مؤونات ... الخ.

• الخصوم الجارية : تشمل الموردين و الحسابات الملحقة ، الضرائب ديون مدينة أخرى، خزينة الخصوم³ .

¹ قروي مروة ، عادل بضيافي ، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، ص37

² انظر الملحق رقم (1) بجانب الأصول للميزانية المالية .

³ انظر الملحق رقم (2) بجانب الخصوم للميزانية المالية.

الميزانية المالية المختصرة

تعتبر الميزانية أداة فعالة في عملية التحليل ،اد تعبر عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم و تعمل على إبراز نقاط القوة و الضعف في الهيكل المالي للمؤسسة، كما تعبر عن الأجل التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة والاستحقاق¹.
يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من ملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية و من أشكال التي تمثل عليها الميزانية :

جدول رقم (1-1) الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
			أصول ثابتة :
	أصول دائمة :		استثمارات معنوية
	أموال خاصة		استثمارات مالية
	ديون طويلة الأجل		استثمارات مالية
	خصوم متداولة (دق-ا)		
			أصول متداولة:
			قيم الاستغلال
			قيم قابلة للتحقيق
			قيم جاهزة
	المجموع		المجموع

المصدر: إلياس بن ساسي ، يوسف قوَيْشي، **التسيير المالي (الإدارة المالي)**، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ط2، 2011، ص86

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قوَيْشي، **التسيير المالي (الإدارة المالي)**، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ط2، 2011، ص86.

ثانياً: جدول حسابات النتائج

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أساسياً من أجل فهم الكيفية التي بها النتيجة الصافية و الناتجة عموماً عن الفارق بين الإيرادات و المصاريف التي تعطي رؤية واضحة حول أسعار الكميات المباعة و الوضعية للمؤسسة.

1. تعريف جدول حسابات النتائج

يعرف جدول حسابات النتائج بأنه "جدول يقيم مجموعة من المعطيات المالية حيث يبين فيه مختلف الأرباح التي تحققها المؤسسة و مختلف المصاريف التي تتحملها ممثلة بالنواتج و التكاليف حيث يسمح بفهم مراحل تكون نتيجة المؤسسة.

أو هو "بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة¹.

2. أشكال جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج نوعين هما:

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

الذي يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، ذلك من أجل حساب النتيجة الصافية و يحسب هذه الطريقة يجب المرور بالعشر مستويات التالية:

- إنتاج السنة المالية: يتمثل في إجمالي المنتجات و جميع السلع و الخدمات المنتجة من طرف المؤسسة و مؤشر مرجعي على القدرة الإنتاجية للمؤسسة.
- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع و الخدمات، و الخدمات الخارجية، و استهلاكات الأخرى بهدف ممارسة أنشطتها.
- القيمة المضافة للاستغلال تعتبر عن الإضافة التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي و تساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال قياس معدل نموها قياس الوزن الاقتصادي الفرق بين إنتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية.
- إجمالي فائض الاستغلال: و هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة².

¹ قروي مروة، عادل بضيافي، مرجع سبق ذكره، ص 38

² انظر الملحق رقم (3) الخاص بجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

- النتيجة العملياتية: وهو عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى و مطروحا منه مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسارة القيمة و مضاف إليه استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات.
- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي يتم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تقوم حيث تمثل الفرق بين النواتج المالية الناتجة عن عمليات الاقتراض و الأعباء المالية الناتجة عن عمليات الاقتراض.
- النتيجة العادية قبل الاقتراض: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية و النتيجة المالية.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: نتحصل عليها بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.
- النتيجة غير العادية (الاستثنائية): تمثل الفرق بين النواتج غير العادية و الأعباء غير العادية.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: هي عبارة عن جمع أو طرح النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية.

جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة :

يقوم على المقارنة التحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب الوظائف المؤسسة، و هذا يسمح بالحصول على مختلف التكاليف التي تقع على مختلف الوظائف داخل المؤسسة¹.

- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة و المتمثل في مبيعاتها من البضائع و المنتجات المصنعة و لخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة و تكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة و مواد أولية و مختلف الاستهلاكات المتعلقة بهد المبيعات .
- النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف و الأعباء الأخرى العملياتية.

أما لباقي المستويات فتسحب بنفس الطريقة التي تعرضنا لها في حساب النتائج حسب الطبيعة.

ثالثا: جدول التدفقات الخزينة

تعريف جدول تدفقات الخزينة :

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخدامها، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة².

¹ انظر الملحق رقم(4) الخاص بجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

² حسين القاضي، مامون حمدان، المحاسبة و معاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص27

المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة:¹

يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب

مصادرها :

- ❖ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية.
- ❖ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار.
- ❖ التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل .
- ❖ تدفقات الأموال متأتية من فوائد و حصص أسهم ،تقدم كلا على حدا و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويلية.

الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة

حدد المشرع الجزائري طريقة لعرض جدول التدفقات الخزينة رغم تعدد نماذجها و هي الطريقة المباشرة

انظر الملحق(05)

رابعاً: جدول تغيير الأموال الخاصة²

1. تعريف جدول تغيير الأموال الخاصة

تمثل هذه القائمة ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع برأسماله و مسحوباته الشخصية و الإضافات لرأس المال و صافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل. يشكل تغيير الأموال تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

2. المعلومات الواجب توفرها في جدول تغيير الأموال الخاصة

المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي :

- النتيجة الصافية للسنة المالية .
- تغييرات الطرق المحاسبية و تصحيحها الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (زيادة، تخفيض، تسديد).
- توزيع النتيجة و التخصصات المقررة خلال السنة المالية.

¹ طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة ،الدار الجامعية ،مصر، 2006، ص169

² سمير حماد ،يوسف رميلي ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية ،مذكرة تخرج ماستر في علوم التسيير ،جامعة اكلي محند اولحاج ،لبويرة ،2018، ص16.

3. الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة

لقد وضع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، بما أن جدول تغير الأموال الخاصة قائمة مالية فانه يوجد لها شكل قانوني. (انظر الملحق 06)

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة التوازن المالي

يعرف التوازن المالي على انه تناظر قيمي و زمني بين الموارد المالية للميزانية من جهة و استخداماتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد و مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها كما تختلف عناصر الاستخدامات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها .

إن التوازن المالي ينتج عنه تناقض بين سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم ، فمفهوم التوازن المالي يبرز في قدرة المؤسسة في الحفاظ على درجة السيولة الكافية و اللازمة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية ، لذلك فالمؤسسة تسعى دائما للتحكم في السيولة من اجل استمرارها في الوفاء بديونها.

شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن تتحقق الشروط التالية:

- ✓ الشرط الأول: رأس مال عامل صافي إجمالي موجب أي أن $0 < FRng$ و لذلك يتحقق عندما تتمكن المؤسسة من تغطية الاستخدامات المستمرة بالاعتماد على الموارد الدائمة .
- ✓ الشرط الثاني: $BFR < FRng$ أي أن تغطي رأس المال العامل الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي $FRng$ يغطي BFR بشقيه الاستغلال و خارج الاستغلال.
- ✓ الشرط الثالث: خزينة موجبة: $0 < Tng$ و يتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين و بالتالي تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.¹

مؤشرات التوازن المالي

رأس المال العامل :

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.²

تعريف رأس المال العامل :

يعرف على انه ذلك الجزء من الأموال الدائمة (موارد دائمة) الذي يوجه لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال) ، أي هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يتميز بدرجة استحقاق ضعيفة الذي يستعمل ما اجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة مرتفعة.

¹ لحسن دردوري ، التشخيص المالي ، المطبوعة لطلبة الماستر ، تخصص مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015 ، ص 2.
² khemissichha, gestion et stratégie financier, editin houma. Alger. 2005. p31

بمعنى انه ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدم في تمويل دورة الاستغلال يمكن حسابه بالعلاقة التالية¹:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

أنواع رأس المال العامل :

ياخذ رأس المال العامل أنواع أساسية أهمها :

1- رأس المال العامل الدائم

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

• رأس المال العامل الدائم هو الأكثر استعمالاً نتيجة للدور الذي يلعبه كهامش أمان

2- رأس المال العامل الإجمالي (الخام)

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة
رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + القيم القابلة + للتحقيق القيم الجاهزة
رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

• رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن القيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و

يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

3- رأس المال العامل الخاص :

يحسب كما يلي :

رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة
الأموال الخاصة - القيم الثابتة
أصول متداولة - مجموع الأصول

• إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة و

العكس إذا كان اصغر من الصفر².

4- رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) :

يحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص
مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص235

² نفس المرجع السابق ص 235

- رأس المال الخارجي هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة .
- اذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير

احتياج رأس المال العامل BFR¹.

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بان احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي يحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ

دورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.1 باستثناء التسبيقات أي جميع الديون ق.1 وقت استحقاقها ما عدا التسبيقات وحسب احتياج رأس المال العامل كالتالي :

$$\text{BFR} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم الغير جاهزة} - (\text{د.ق.1} - \text{تسبيقات})$$

- 1- الحالة الأولى احتياجات رأس المال العامل = 0 أي معدومة يدل على أن الموارد متساوية مع الاحتياجات.
- 2- الحالة الثانية احتياجات رأس المال العامل < 0 أي موجب يدل على أن الدورة تحتاج موارد حيث أن احتياجاتها أكبر من مواردها زنجدها غالبا في المؤسسة الصناعية.
- 3- الحالة الثالثة احتياجات رأس المال العامل > 0 أي سالب يدل على أن الموارد أكبر من احتياجاتها مما يدل على أن هذه الأخيرة لا تحتاج إلى الموارد والفرق بينها تمول به الخزينة

الخزينة TN

يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلالية، وهي تمثل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع أن تنصرف فيه من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالمعادلات التالية²

$$\begin{aligned} \text{TN} &= \text{مجموع الأصول} - \text{الخصوم} \\ \text{TN} &= \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{احتياجات رأس المال العامل الدائم} \\ \text{TN} &= \text{قيم الجاهزة} - \text{تسبيقات بنكية.} \end{aligned}$$

وضعية الخزينة

إن وضعية الخزينة تحدد وفق سياسة المؤسسة المالية في التسيير وترتبط الخزينة برأس المال، وهناك ثلاث حالات لوضعية الخزينة وهي :

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2012، ص204-205

² حمداس هلال وزملائه. دور التحليل المالي في المؤسسة. مذكرة ماستر في العلوم والتجارة، جامعة الجزائر، 2014، ص50، 52، 53.

1- الحالة الأولى: الخزينة موجبة: الخزينة < 0

احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل

وهذا يعني أن احتياجات رأس المال العامل اصغر من رأس المال العامل ، فهنا وضعية المؤسسة حسنة ، ولكن نلاحظ أن كمية من السيولة بقيت في الخزينة لم تستعمل و لذلك يجب أن تاخذ قرارات باستعمال تلك السيولة في استثمارات أخرى .

2- الحالة الثانية: الخزينة = 0

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل

في هذه الحالة المؤسسة تعمل على مطابقة السيولة المتوفرة لديها و تعتبر هذه الوضعية مثالية بالنسبة للمؤسسة ، وبالتالي فان التوازن المالي يتحقق لما تكون الخزينة معدومة

3- الحالة الثالثة: الخزينة > 0 أي سالبة

احتياجات رأس المال العامل < رأس المال العامل

في هذه الحالة تكون الخزينة في حالة عجز و يجب تغطيته بتمويل خارجي (قروض بنكية) و إما توسيع رأس المال أي زيادة في الأموال الدائمة .

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية أهم وسيلة للتحليل فهي علاقة بين قيميتين ، تأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا، و يعبر عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل و يمكن تقسيم النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية وهي :

أولا: نسب السيولة

و تستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ، و من أهم ما تقيسه هذه النسب ما يلي :

1. نسبة السيولة العامة

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة مثل (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) و السريعة التحول إلى سيولة مثل (القيم القابلة للتحقق)، و السائلة مثل (القيم الجاهزة) ، الديون قصيرة الأجل ، كلما كانت هذه النسبة أكبر من 1 كلما كان رأس المال العامل الصافي موجب، و في حالة التساوي فيكون رأس المال العامل الصافي معدوم ، أما إذا كان أقل من 1 فالمؤسسة في حالة حرجة و عليها مراجعة هيكلها المالي ، و تقاس النسبة كما يلي¹:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص47-48

2. نسبة السيولة المختصرة

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران ، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) و القيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستخدمة من قيم الاستغلال (المخزونات) ، و فضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3 و 0.5) و تقاس النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

3. نسبة السيولة الجاهزة (الحالية) :

تبين هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل ، بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفاتها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة ، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها و سمعتها في السوق ، و تقيس النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

لكي تكون النسبة جيدة على القائمين على الإدارة المنشأة العمل على جعلها محصورة بين (0.2 و 0.3) و خروجها عن هذا المجال بعد تجميدها للأموال، و يدل على عدم الاستعمال الأمثل من طرف المؤسسة لسيولتها.

ثانياً : نسبة التمويل

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناتها و مدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ، و من أهم هذه النسب:

1 - نسبة التمويل الدائم : تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الثابتة للمؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية¹ :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة باتنة، 86-2008-87.

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل ، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة ، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوما.

2 - نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت النسبة أكثر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها مع تحقيق فائض.

3 - نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دانيتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على اقتراض المؤسسة .

4 - نسبة التمويل الخارجي: تعتبر هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
نسب النشاط :

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات و المطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات و من ثمة مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.¹

¹ -عدنان التايه النعيمي، فوائد النمىي ارشيد، التحليل و التخطيط المالي (اتجاهات المعاصرة) ، دار اليازوري العلمية للنشرو التوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص91

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات و بالتالي تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات ومن أهم هذه النسب:¹

-معدل دوران الأصول الغير جارية : يعتبر هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لتوليد حجم معين من المبيعات يحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{إجمالي الأصول الغير جارية}$$

-معدل دوران الأصول الجارية : تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة كل دينار مستثمر في الأصول الجارية في توليد مبيعات المؤسسة و على أساس هذه المساهمة يمكن تفسير قدرة إدارة هذه المؤسسة على تنشيط دورة الاستغلال، كما يمكن من خلالها الحكم على حجم الاستثمار في دورة الاستغلال و تحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{الأصول الجارية}$$

تعكس المعدلات السابقة السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة و تصريف مخزونات و يمكن تحليل و تفسير النسب السابقة بشكل أكثر دقة من خلال:²

*معدل دوران المخزون : تعبر هذه النسبة على عدة المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات و كلما انخفض هذا المعدل دل على أن المؤسسة تعاني من بطء في تصريف مخزوناتها هذا المعدل قد تعني زيادة نشاط المؤسسة و تحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \text{مخ أول المدة} / \text{مخ نهاية المدة} / 2$$

$$\text{متوسط المخزون} = \text{مخ أول المدة} + \text{مخ نهاية المدة} / 2$$

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني (الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006، ص37

²، قروي مروة، عادل بضيافي، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص55

* معدل دوران الدائنين (الموردون و الحسابات الملحقة): و تعبر هذه النسبة عن الأجل الممنوحة من طرف الموردين بالنسبة للمؤسسة فهذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشأة في تسديد التزاماتها حيث كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المؤسسة لالتزاماتها أفضل.¹

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{المشتريات} / \text{رصيد الدائنين} = \text{كتلة البضائع المباعة} / \text{رصيد الدائنين}}{\text{متوسط فترة التسديد} = 360 / \text{معدل دوران الدائنين}}$$

* معدل دوران المدينين (العملاء والحسابات الملحقة): الهدف من هذه النسبة هو قياس سيولة الذمم الدائنة أي القدرة على تحصيل ذممه من الحسابات المدينة و أوراق القبض.²

يقيس دوران المدينين و عادة ما تنشأ الذمم المدينة نتيجة لتعامل المؤسسة مع الغير أي عندما تباع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب و غالبا ما تضع هذه المؤسسات شروطا لتسديد الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هناك إدارة مالية و تمويل كفؤ في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم التسديد أو تأخر التسديد سيضع المؤسسة في عسر مالي.

لذا فإن قياس معدل دوران المدينين سيربز دور إدارة التمويل و المبيعات في مدى نجاحها في وضع الشروط الجيدة في عدم ازدياد الديون المعدومة.³

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{متوسط رصيد المدينين}}$$

$$\text{حيث أن متوسط رصيد المدينين} = \frac{\text{المدينين أول المدة} + \text{المدينين آخر المدة}}{2}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل من العملاء} = 360 / \text{معدل دوران المدينين}$$

-نسبة المديونية:

تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها مقارنة مع التمويل الداخلي (الأموال الخاصة) و من أهم هذه النسب ما يلي:⁴

¹ وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص21 ص22

² خالد الراوي، التحليل المالي لقوائم المالية، دار المسير للنشر و التوزيع، ط2000، ص1، ص71

³ وليد ناجي الجبالي، مرجع السابق، ص75

⁴ قروي مروة، عادل بضيافي، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص56

*نسب المديونية (الملائمة المالية): تقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير إلى إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما تدنت هذه النسبة دل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها الخاصة و تحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة المديونية} = \text{مجموع الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

و نذكر هنا أنه كلما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد .
*نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الأموال الخاصة و من ثمة تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية ، تحسب بالعلاقة :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

*نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة التوازن الموجة بين الموارد الدائمة و الأصول الغير جارية و تحسب بالعلاقة :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الموارد الدائمة} / \text{الأصول الغير جارية}$$

*نسبة القدرة على السداد: تساعد هذه النسبة في قياس و تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية و تحسب بالعلاقة:

$$\text{القدرة على السداد} = \text{الديون المالية طريقة الأجل} / \text{القدرة على التمويل الذاتي}$$

*نسبة الربحية أو المردودية: تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين نتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، كما تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية ، كما تعتبر دراسة مردودية المؤسسة من أهم الوسائل أمام المحلل المالي للحكم على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.¹

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قوريشي، التسيير المالي (الإدارة المالي)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط2، 2011، ص267

-المردودية المالية : تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة، حيث تقيس قدرة الأموال الخاصة على تحقيق أرباح صافية و بالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو من حيث توظيف الأموال يتمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، كما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على حالة إيجابية و جيدة لأداء المؤسسة و العكس صحيح.

و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) * 100$$

-المردودية الاقتصادية : وهي المردودية التي تقيس الفعالية في استخدام الموجودات التي تكون تحت تصرف المؤسسة ، كما تعتبر المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة و كافية.

و تحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{مجموع الأصول}) * 100$$

المردودية التجارية : تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال ، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مطلقا، لأن زيادة النشاط يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، و التي قد تمتص كل رقم الأعمال و تبخر معها الأرباح، و بالتالي فهذه النسبة كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال و الأعباء الكلية.

و تحسب كما يلي :²

$$\text{المردودية التجارية} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{رقم الأعمال}) * 100$$

¹ قروي مروة ، عادل بضيافي ، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة اقتصادية ، مرجع سبق ذكره، 57.

² إلياس بن ساسي ، يوسف قوريشي ، مرجع السابق ، ص 267.

خلاصة :

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل من كيفية ظهور التحليل المالي و مفهومه و الفائدة منه و مميزات معلوماته و الجهات المستفيدة منه و أنواعه و خطواته و معايير و محدداته استنتجنا أن التحليل المالي له فعالية في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها و تقييم أداء المؤسسات و وضعها المالي من أجل اتخاذ القرارات اللازمة، كما له استعمالات و مجالات كثيرة كالتخطيط و التحليل الانتمائي... الخ، كون أن التحليل المالي له فائدة و أهمية كبيرة يجب أن تتوفر في المحلل المالي بعض الشروط و المميزات كأن يكون له إمكانيات عالية تمكنه من القيام بوظائفه و مهامه على أكمل وجه مع مراعاة الخطوات الضرورية لعملية التحليل المالي أيضا يجب أن تتصف بيانات و معلومات التحليل المالي ببعض الخصائص كالوضوح، الشمول الملائمة، القابلية للفهم و القابلية لإجراء مقارنات، هناك أطراف كثيرة مستفيدة من التحليل المالي و مهتمة به كالموردين و المساهمين و المقرضين و البنوك، بالرغم من أن التحليل المالي أهمية كبيرة و بالغة إلا أنه يعاني من بعض المحددات و النقائص، حيث أنه لا يعطي صورة واضحة و شاملة عن الوضعية الاقتصادية و المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى أن المدة التي تعطيها التقارير المالية لا تعكس بشكل جيد و دقيق الوضع المالي للمؤسسة.

يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التحليل للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة و على أساسه يقوم المسيرين باتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للقرارات المطبقة سابقا و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

إتخاذ القرارات المالية

تمهيد

إن عملية اتخاذ القرار جوهر عملية الإدارية و محور نشاط الوظيفة الإدارية ، و هي عملية تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة أو مواجهة حالات أو مواقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة ، و في هذا الفصل سنقوم بدراسة عملية اتخاذ القرارات حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات عملية اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية .

المبحث الثالث: مساهمة وفعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: أساسيات عملية اتخاذ القرارات المالي

تعد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة من أصعب العمليات وأهمها ، حيث أي خطأ قد يكلف المنظمة تكاليف إضافية ، لذا نجد متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة من خلال اتخاذ القرار بشكل جيد ، منظم وواضح في كل المستويات .

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي

توجد عدة تعاريف لعدة كتاب نتطرق إلى بعضها:

هو جوهر و لب العملية الإدارية في أي مشروع و بشكل عام يعرف بأنه اختيار المدرك و الواعي و القائم على أساس التحقق و الحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف المعين واعي قائم على التدبير و الحساب في تفاصيل الهدف المراد تحقيقه ¹.

القرار المالي هو كل قرار يوازي بين الحصول الأموال و امتلاك أصول (طبيعية المالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة ².
ادن يمكن القول بان القرار المالي هو اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة أمام المؤسسة لأجل الوصول إلى الأهداف المرجوة حيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل قرار الاستثمار و قرار توزيع الأرباح ³.

المطلب الثاني: أهداف و خصائص القرار المالي

إن عملية اتخاذ القرارات المالية عدة أهداف و خصائص سنتطرق إليها في هذا المطلب .

الفرع الأول: أهداف القرارات المالية

يتطلب المجال المالي كغيره من المجالات الإدارية الصلاحية في اتخاذ القرار أي أن المدير المالي يمتلك من المؤهلات و المهارات و الصفات التي تمكنه من اتخاذ النسبة العظمى من القرارات ، و نظريا فان القرار السليم هو القرار الذي يترتب عنه زيادة الأرباح ، و اذا ما تم إدخال عامل الوقت أو الزمن فهذا معناه أن القرار المتخذ قد يكون سليما في لحظة معينة حيث يكون خاطئ في لحظة أخرى ⁴.

لتقسيم القرارات المالية فلا بد أن ندرك أن اهتمام المسيرين لا يوجه فقط للأرباح في حد ذاته ، بل يوجه أيضا إلى توقيت هذه الأرباح ، كما أن هدف تعظيم الربح هو هدف غامض لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر التوقيت أو عنصر الخطر ، بالتالي يجب البحث عن هدف آخر للقرارات المالية و هو ما يتعامل مع التوقيت و

¹ حسين بالعجوز ، المدخل لنظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 99

² مليكة زغيب و إلياس بوجعادة ، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية ، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، الجزائر ، افريل 2009 ، ص 1

³ قروي مروة ، عادل بضيافي ، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستري في علوم و تسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2018 ، ص 26

⁴ إسماعيل السيد ، نظم المعلومات لاتحاد القرارات الإدارية ، المكتبة العربية الحديثة ، مصر ، 2000 ، ص 41

الخطر ليصبح الهدف تعظيم القيمة الحالية في المؤسسة و تنعكس في زيادة السعر السوقي للسهم في حالة تداول أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية ،لتحقيق هذا الهدف هناك منهج يجب إتباعه مع الأخذ بعين الاعتبار كل القوى التي تعرقل تحقيق الهدف وهذا المنهج هو:

- دراسة وتحليل البيانات الماضية أو التاريخية المتعلقة بالمشكلة والمستقبلية أيضا.
- تقييم هذه المعلومات والبيانات.
- تعتبر هذه الخطوة الأكثر أهمية لأنها تتعلق باتخاذ القرار.
- متابعة القرار.

إن الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه القرارات المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمنشأة كما ذكرنا سابقا وهناك أهداف أخرى تسعى الإدارة لتحقيقها وراء هذه القرارات وتتمثل في :

- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح وهو المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي حققته المنشأة المماثلة والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس الدرجة من المخاطر.
- تحقيق سيولة نقدية كافية.
- التشغيل وتحمل المصاريف وأعبائه النقدية بشكل ملائم يضمن استمرار العمل.
- سداد الديون في مواعيد استحقاقها بدون تباطؤ.

الفرع الثاني: خصائص القرارات المالية

القرارات المالية ذات أهمية بالغة وذلك لصعوبة اتخاذها و التقرير بشأنها و كلما كان متخذ القرار ذو مهارات و قدرات علمية جيدة مع توافر المعلومة السليمة التي تتميز بالمصداقية و الشفافية كلما كانت تلك القرارات صحيحة و تخدم الأهداف العامة للمؤسسة و منه فان القرارات المالية لديها عدة خصائص نذكر منها:

- إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ كان نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات .
- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة .
- إن القرارات المالية لا تتخذ بمعزل عن بقية القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها كما تمتد بأثرها إلى المستقبل و تؤثر فيه¹.

¹ محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتجاه القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015، ص44

- إن القرارات تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية نابعة من شخصية متخذ القرار والدين يساهمون معه في اتخاذها.

المطلب الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرارات المالية

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات ولذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة و يختلف عدد الخطوات و طريقة ترتيبها باختلاف المفكرين و هناك تصنيفات مختلفة بمراحل و خطوات اتخاذ القرار و كل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة و يمكن تبني وجهة النظر التالية :

الشكل رقم (1-2): مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر: قروي مروة، عادل بضيافي، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم و تسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2018

1. المرحلة التحضيرية:

تتألف هذه المرحلة من مجموعة من العمليات أو الخطوات المترتبة زمنياً وهي التالية :

1.1. إدراك المشكلة :

تنشأ المشكلة نتيجة وجود اختلاف بين الحالة القائمة المرغوب الوصول إليها أي وجود تفاوت بين الأهداف و النتائج المرجوة و بين مستوى الانجاز أو الأداء الفعلي.

إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم الرجل الإداري بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها¹.

2.1 فهم المشكلة:

إن اكتشاف طبيعتها وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى وغالبا ما تكون المشكلات الإدارية في شكل مما يلي :

- مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل دوام العاملين .
- مشاكل حيوية : يكون نطاق أثارها واسع من المشكلات التقليدية على سير العمل مثل وضع مخطط
- مشاكل طارئة : تحدث بشكل طارئ بسبب التغير في ظروف البيئة المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى كتعطل الآلات وتأخر وصول المواد.

3.1 تحديد الأهداف :

إن حل المشكلة يتطلب يقوم المدير بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما تغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها أي يتوجب عليه تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها.

2. المرحلة التطويرية (تنامي القرار):

تتألف هذه المرحلة بخطوتين وهما :

1.2 تحديد البدائل:

البدائل هي الوسائل والأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة و على الرجل الإداري القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمد على خبرته السابقة في هذا المجال و على نتائج تجارب الآخرين².

عملياً يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار لهذا فان عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي :

¹ خليل محمد السماع وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال مؤسسة، دار للنشر والتوزيع، العراق، ص102

² خليل محمد السماع، مرجع سبق ذكره، ص103

- ✓ القدرة على تطوير الحلول و التصور في حقل إيجاد الحلول خاصة الجديد منها .
- ✓ الاعتماد الواسع على التجارب و السجلات السابقة و معلومات و خبراء الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإمام بجميع المعلومات و النواحي المتعلقة بالمشكلة و بالتالي بكل الحلول الممكنة.

2.2 تقييم البدائل:

و هذا يتطلب دراسة وافية لكل بديل تحديد النتائج المترتبة على كل بديل و تكلفة كل بديل .موازنة بين الايجابيات والسلبيات.بناء على معايير فنية و اقتصادية و اجتماعية محددة و بعد ذلك يقوم الرجل الإداري بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض.

تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحوادث المستقبل و الظروف و العوامل التي تؤثر على القرار و هذا يقوم على معلومات و يطلب عليها صفة عدم التأكد. تفيد هذه الخطوة في تقليص عدد البدائل و ذلك بعد طرح و إهمال البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعية (مستوى الرضى) و هذا يوفر وقت أكثر للإدارة لاتخاذ القرار بعيدا عن ما يعرف بالقرار تحت الضغط اي القرار العاجل و الفوري .

3. المرحلة النهائية (نموذج القرار):

تتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية :

1.3 الاختيار: يقع الاختيار على البديل المناسب من وجهة نظر الرجل الإداري و ذلك بعد القيام بالخطوات الخمس السابقة و الاسترشاد بما يلي :

- الموازنة بين الفوائد المتوقعة و المخاطر المترتبة على ذلك في اختيار انسب بديل
- اختيار البدائل الأكثر كفاية من ناحية استغلال الموارد و السرعة المطلوبة و الوقت المناسب.
- واقعية البديل و إمكانية تنفيذ استنادا للموارد المتاحة و خاصة البشرية التي تعمل على تنفيذه.
- اختيار البديل الذي يحقق الأهداف التنظيمية للمنظمة و يكون منسجما مع سياساتها و استراتيجياتها
- اختيار البديل الذي ينتج عنه اقل ما يمكن من ردود الأفعال لدى المنفذين.¹

2.3 تنفيذ القرار:

و تعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر و التنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي و ملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون و تفاعل الجميع على تنفيذ القرار و هذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري المدير لإنجاح تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين.

¹ أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "الاتصالات المعلومات و القرارات"، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، مصر، 2000، ص330

إن القرار في حد ذاته عديم القيمة ما لم يتم تنفيذه وكثيرا ما تنفق الوقت والجهد والمال من أجل الوصول إلى قرار سليم ومنطقي ثم بعد هذا نبدد كل ذلك بسبب فشلنا في تنفيذه ولهدا بعد أن يتم اختيار البديل الأنسب لحل المشكلة المطروحة فإن القرار أو الحل يجب أن تكون له فاعلية في تنفيذ حتى يحقق الهدف المنشود

و يعتمد بعض متخذي القرارات أن دورهم ينتهي باختيارهم لأفضل بديل ولكن هدا الاعتماد خاطئ بطبيعة الحال لأن القرار وقد يتطلب تنفيذه تعاون الآخرين و متابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ و فاعلية القرار وقد يتطلب الأمر معرفة وإلمام من لهم علاقة بالتنفيذ كما أن شعور العاملين بمشاركتهم في صنع القرار تساهم بشكل كبير في حسن تحويل البديل عمل فعال و منتج.

3.3 المتابعة والملاحظة والمراقبة :

وهذه الخطوة تتطلب من المدير متابعة تنفيذ القرار والتوجيه الذي يمارسه على عمل مرؤوسيه المنفذين و عليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ و هدا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثال الاتصال و الإرشاد و بعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار و يستخلص العبر لتطوير الحلول في المستقبل .

المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية

تتمثل كل القرارات المالية في قرارات التمويل و الاستثمار و قرار توزيع الأرباح .

المطلب الأول: قرار التمويل

يعتبر التمويل بمثابة القرار الفعال في تحريك و ترشيد باقي القرارات الأخرى

تعريف قرار التمويل يمكن إعطاء تعريف بسيط لكل من التمويل و قرار التمويل

تعريف التمويل: هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام.¹

تعريف قرار التمويل:

هو تلك القرارات المتعلقة بتحديد و صياغة هيكل التمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم

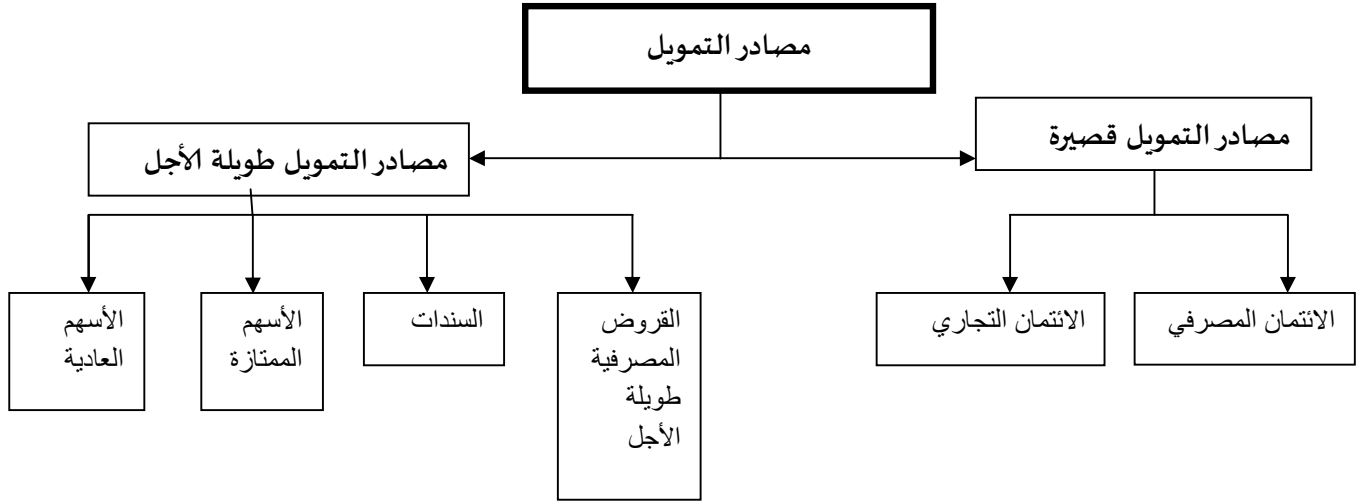
القيمة السوقية للسهم.²

مصادر التمويل: يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال طويلة الأجل تستخدم الاستثمارات طويلة

الأجل و مصادر أموال قصيرة الأجل تستخدم في استثمارات قصيرة الأجل .

¹ فتحي احمد دياب ، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية و التطبيق ، دار النشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص107 ص108
² حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص107 ص108

الشكل رقم (2-2) مصادر التمويل



المصدر قروي مروة، عادل بضيافي، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم و تسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2018، ص45

مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يوجد نوعين أساسيين لهذا التمويل هما :

1. الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري مقابل شراء بضاعة يقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لبضاعة مصنعة و يحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.
2. الائتمان المصرفي: تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية التشغيلية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المؤسسة و عادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في الفترة اقل من سنة .

مصادر التمويل طويلة الأجل:

هي المصادر التي تستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل و تكون أكثر من سنة ذلك من اجل تلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأموال المتداولة وهي :

1. الأسهم العادية: هي مستندات ملكية لحاملها و يتمتع صاحبها بحق التصويت في الجمعية العامة و التداول و غير قابلة للتجزئة من قبل حاملها و لا تستحق في تاريخ محدد أي أنها أبدية على طول عمر المؤسسة¹.

¹ قروي مروة، عادل بضيافي، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص30 ص31

2. الأسهم الممتازة: يمثل السهم الممتاز مستند ملكية ويتمتع بمجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينها وبين الأسهم العادية و المتمثلة في الحصول حاملها على نسبة ثانية من الأرباح وله الأولوية في استرجاع قيمة سهمه في حالة التصفية ولا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند انعقاد الجمعية العامة على عكس الأسهم العادية ويحق لحامل السهم الممتاز تحويله إلى سهم عادي.
3. السندات: هي أداة من أدوات المديونية تصدرها المؤسسة و تطرح للتداول أمام المؤسسات و الأفراد بهدف الحصول على التمويل طويل الأجل و بفائدة سنوية و لها تاريخ استحقاق.
4. القروض المصرفية طويلة الأجل:

هي إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل و التي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي و تكون مدتها أكثر من سنة و تمنح هذه القروض من البنوك و مؤسسات الأموال المحلية أو الأجنبية و يتم تحديد مبلغ القرض و سعر الفائدة و طريقة الدفع الاتفاق مع المفترض و كذلك أسلوب إعادة المبلغ المفترض الذي قد يتم دفعه واحدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه و قد يتم على أقساط متساوية في تواريخ معلومة و محددة.

المطلب الثاني: قرار الاستثمار

تعريف قرار الاستثمار: هو ذلك القرار الذي يقوم اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين أو أكثر¹.

أو قرارات الاستثمار تنحصر في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المؤسسة لتحقيق عوائد مستقبلية².

خصائص قرار الاستثمار:

أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص أهمها³:

- ❖ انه غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
- ❖ القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل .
- ❖ القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرق ليس من السهل تعديها أو الرجوع فيها.
- ❖ يمتد القرار الاستثماري إلى أنشطة مستقبلية و بالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة .

¹ عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص38.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ص46.

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع السابق ص39

مقومات اتخاذ القرار الاستثماري :

تستلم الضرورة أن يكون القرار الاستثماري ناجحاً ولكي يكون ذلك لابد ان يستند على ثلاث أسس:
اعتماد إستراتيجية ملائمة: تتوقف بشكل أساسي على أولويات المستثمر والتي تكشف عنها أو يعبر عنها معنى تفضيل الاستثماري والذي يشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية والسيولة والأمان فالربحية تتأثر من خلال معدل العائد المتوقع من الاستثمار بينما السيولة والأمان فيعبر عنهما بالمخاطرة التي يكون المستثمر مستعداً لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار¹.

الاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار: يقصد أن يكون رشيداً وحتى يكون القرار كذلك يجب على المستثمر أن يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ لناعية تحديد الهدف من الاستثمار تهيئة البيانات و المعلومات الملائمة لاتخاذ البديل الاستثماري الأفضل ويتم الاعتماد على عدد المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار ومن أهمها ما يلي :

❖ مبدأ تعدد الخيارات (البدايل الاستثمارية): حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه و كلما كانت البدائل كثيرة و متعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة اكبر و تمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

❖ مبدأ الخبرة و التأهيل: هذا يعني أن القرار الاستثماري بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية و علمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين المراد الذي يستلزم الاستعانة بـ هذا المشورة المختصين في هذا المجال.

❖ مبدأ الملائمة: بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب وكذلك الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم و ظروف المستثمر سواء كان فرداً أو كمؤسسة.

❖ مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية :

اختيار عدد من أدوات الاستثمارية بغية تخفيض اثر المخاطر و خاصة المخاطر غير النظامية.
مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة: ترتبط القرارات الاستثمارية بعاملين أساسيين هما العائد و المخاطرة و توجد علاقة طردية بينهما فكلما زاد العائد المتوقع من الاستثمار ارتفعت المخاطرة الناتجة عنه و لهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يتنبأ بكل من العائد و درجة احتمال تحقق هذا العائد الذي تحدد على أساسه درجة المخاطرة.

¹ قروي مروة ، عادل بضيافي ، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، مرجح سبق ذكره ، ص33

المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح

1-تعريف قرار توزيع الأرباح:

مجموعة قرارات تشمل كافة الأمور التي تحدد النسبة السنوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية وزمن توزيع هذه الأرباح.¹

2-سياسات توزيع الأرباح:

تتضمن مجموعة من الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح و يمكن تعريفها فيما يلي مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها هي المؤسسة و تتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية و الأرباح المستقبلية و التي ينتج عنها تعظيم سعر السهم.²

يمكن تقسيم السياسات المتبعة في توزيع الأرباح إلى ما يلي :

- سياسة فائض التوزيعات و تقوم هذه السياسة على أساس أن المستثمر يفضل قيام المؤسسة باحتجاز الأرباح بدلا من إجراء التوزيعات إذ كان العائد الذي تحققه المؤسسة بإعادة استثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة .
- التوزيعات الثابتة و التي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح و تقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن المستقبل أرباح المؤسسة.
- سياسة الحد الأدنى زائد الفائض: تنطوي على قيام المؤسسة تقوم بإجراء حد أدنى من التوزيعات ثابت و في الفترات التي ترتفع فيها الأرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.
- خطة إعادة استثمار التوزيعات: تنتج هذه الخطة قيام المؤسسة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض المؤسسات و تتلاءم هذه السياسة عم المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.

¹ طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص19
² قروي مروة، عادل بضيافي، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة اقتصادية، مرجح سبق ذكره، ص35

المبحث الثالث : مساهمة وفعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية .

يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات وتكمن فعاليته في ضمان صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجياتها، كما يضمن سلامة القرارات المالية.

المطلب الأول : مساهمة وفعالية المؤشرات المالية في اتخاذ القرار

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى و قرار التخطيط بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار المقترح الاستثماري¹.

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه و أن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

تحليل السيولة :

و هذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ و تشغيل الاستثمار.

تحليل هيكل رأس المال : يهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع و المدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل.

المطلب الثاني : مساهمة وفعالية النسب المالية في اتخاذ القرار

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم و التقارير المالية لتكون قاعدة من معلومات التي تساعد متخذ القرار في أداء عمله و بما أن النسب المالية في محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومتين الخاصتين إما بالقائمة و هي تزود الأطراف المعنية بالتحليل المالي فهم أفضل عن حقيقة وضع المنشأة و أما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدا.

سيقدم العدد الكبير للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب النشاط الربحية و السوق و عن مخاطرها ، كسب السيولة و المديونية و خدمة الدين ، كما أنه لا يعطي نسبة واحدة للمعلومات الكافية لاتخاذ القرارات، أو التعرف على أسباب المشكلة، بل يجب تحليل مجموعة من النسب أن عدد النسب المالية سوف يعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من هذه النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة و كل نسبة لها فعالية في اتخاذ القرار.

¹ - حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار المكتبة الحديثة، مصر، 2000، ص41.

و من أنواع النسب المالية نذكر ما يلي:¹

الفرع الأول: نسب السيولة

تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرار وأهم هذه القرارات قرار التمويل وقرار الائتمان.

الفرع الثاني: نسب الربحية

محصلة لمختلف البيانات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، إذا فالتحليل بنسب الربحية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية .

الفرع الثالث: نسب النشاط

تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول ، وهي تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية ، كما أنها تقيم إنجازات و نشاط المؤسسة و الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة .
و من استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار ما يلي :

الفرع الرابع: استخدامات النسب

1 - استخدام النسب المالية في التخطيط المالي: بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي و كذلك قائمة المركز المالي التقديرية و التقدير الشخصي و استرشادا بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي .

2- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام: تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي و تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري ، ترتبط التدفقات الداخلة و الخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية و التي تطلب زيادة بنود نقدية، الذمم .
نتيجة هذا الاقتراح و قد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون و الذمم النقدية و بين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات التي تغيرهن هذه العلاقات.
فإذا كان الاقتراح متشابهاً للاستثمارات المالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض و المخزون التي تساعد على اتخاذ القرار.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 16.

المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار

بالنسبة لتحليل الاستغلال الوظيفي فإنه يحدد المسؤوليات حسب الوظائف أي أنه يحدد الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة و يساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدة و تقسيمها في نهاية الثورة و بالتالي فهو يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كقرار التخلي عن منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة كما يساعد على الرقابة و اتخاذ القرارات التصحيحية، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرار منها.

- قار التوسع في حجم العمليات
- قرارات البيع
- قرار التغيير

كما أن تحليل الاستغلال يساعدنا على اتخاذ القرارات التخطيطية بحيث يعتبر مفهوم التكلفة المناسب لاتخاذ القرارات التخطيطية و هو التكلفة التفاضلية و حيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة متوقعة في المستقبل.

كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة و تكاليف متغيرة و رغم ذلك فهذه العناصر في مجملها لا بد أن تكون متغيرة ، و يمكن القول أن المعيار المناسب لحساب التكلفة أغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين و يصرف النظر عن كون هذا العنصر متغيراً أو ثابتاً.

من خلال ما قلناه نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع تكاليف أغراض القرارات التخطيطية¹.

¹ عبد الحى مرعي، المعلومات المحاسبية و بحوث العمليات في اتخاذ القرار، مؤسسة، دار الجامعية، مصر، 199، ص221.

خلاصة :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل المتمثل في مساهمة وفعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات و ترشيدها نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها إلا أن البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تحد من استخدامها في اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالتقييم.

القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار التحليل المالي في القرارات الاستثمارية، قرارات التمويل وسياسات توزيع الأرباح، حيث أن كل هذه القرارات تطلب ليا معلومات دقيقة خاصة فيما يتعلق بالسيولة والربحية و النشاط والاستقلالية المالية.

إن التحليل المالي يساهم و في اتخاذ القرار حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداء من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداء من النسب و مؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة و النشاط و الربحية و غيرها، تم تحليل الاستغلال الذي يعطي لنا معلومات حول دورة الاستغلال التي تقوم بتحليل المخاطر المالية و التشغيلية لتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرار.

وبعد الدراسة من الناحية النظرية كان لابد من إعطاء الصيغة العملية لها لجعلها أكثر موضوعية لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا لها في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وحتى تتمكن من إثراء دراستنا وجعلها ذات قيمة دعمناها بدراسة ميدانية لإسقاط المنظور النظري على المؤسسة محور الدراسة المتمثلة في مؤسسة ملبنة عريب.

الفصل الثالث

جانب تطيبي

تمهيد :

نتيجة الظروف التي يمر بها العالم بسبب انتشار الوباء الفيروس كورونا ، بحيث توقفت الكثير من الأنشطة العلمية و الثقافية،يطلب بدل المزيد من الجهود وتطوير الإمكانيات حسب طلب الإدارة بغرض تدعيم الفصول النظرية السابقة .و من اجل اختبار صحة الفرضيات التي تم بنؤها من خلال الإشكالية المطروحة .

اعتمدنا على مجموعة من دراسات تطبيقية سابقة لمذكرات تخرج دكتوراه و ماجستير. كاللجوء لتحليل القوائم المالية وإجراء المقارنة بين عدد من المؤسسات الاقتصادية .و الأساليب المعتمدة في تقييم الأداء. و اثر في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية. حيث قسمنا الفصل كالتالي :

المبحث الأول : ملخص لمذكرة دكتوراه تحت عنوان : أثر خصائص المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثاني : ملخص مذكرة دكتوراه تحت عنوان : طرق ومحددات تقسيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائرية في ظل إستراتيجية الخصوصية

المبحث الثالث : ملخص لمذكرة دكتوراه تحت عنوان دور و أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الرابع : ملخص لمذكرة ماجستير تحت عنوان : المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء

المبحث الخامس : ملخص لمذكرة ماجستير تحت عنوان : التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول : ملخص لمذكرة دكتوراه تحت عنوان : أثر خصائص المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول : تقديم المذكرة والفرضيات المقترحة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية من إعداد الطالبة سميحة بوحفص من جامعة محمد خيضر بسكرة 2017-2018

حيث كان عنوان الفصل الرابع (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية) ومعالجة الموضوع

طرح الإشكالية التالية :

هل لخصائص المعلومات المحاسبية أثر في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

مع وضع فرضيات لمعالجة الموضوع منها :

1. لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند

مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha=0,05$.

2. لخاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية أثر في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha=0,05$.

3. توفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية لها أثر في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha=0,05$.

4. توفر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لها أثر في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha=0,05$.

خصص الدراسة التطبيقية لتدعيم الفصول النظرية السابقة بدراسة ميدانية بتحليل استبيان

الدراسة الذي تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية متعلقة بأثر خصائص المعلومات المحاسبية سواء الرئيسية

أو الثانوية على عملية اتخاذ القرارات المالية (التمويل والاستثمار) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني : نتائج المتوصل إليها :

الفرع الأول : خصائص مميزة للمعلومة المحاسبية

تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: أكد أفراد عينة الدراسة على أن المعلومات المحاسبية لها خصائص مميزة وفق التالي :

1. المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتميز بخاصية الملاءمة كون إعدادها يتم بموجب تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق التشريع المعمول به الذي يلزمهم بتقديم القوائم والتقارير المالية في آجال محددة أما فيما يخص كل من القدرة التنبؤية والأثر الرجعي هما خاصيتين ضمّنتين، كون النظام المحاسبي مالي ما هو إلا إسقاط لمجموعة من المعايير المحاسبية الخاصة بهذه النقطة.
2. المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعد على أساس حيادي خالي من التحيز لأي جهة على حساب الأخرى مع ضرورة التأكيد على ألا تعطي صورة صادقة على الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهذا وفق ما نص عليه المشرع الجزائري بموجب تطبيق النظام المحاسبي المالي .
3. اعتماد القانون المعمول به في إعداد المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يضمن الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة كون كافة المؤسسات الاقتصادية التي تقع ضمن القطر الجزائري ملزمة بتطبيقه.
4. يفرض المشرع من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي ضرورة توفير معلومات محاسبية من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قابلة للمقارنة وهذا ما بينه من خلال تحديد الشكل الرسمي للقوائم المالية الواجب إعدادها.

الفرع الثاني : واقع عملية اتخاذ القرارات المالية

ثانياً: أبرز أفراد عينة الدراسة واقع عملية اتخاذ القرارات المالية

(1) قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تركز على :

- تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتم من خلال اعتماد عدة مصادر مختلفة لسد احتياجات المالية.
- الاعتماد على المصادر التمويل الداخلية يعتبر من القرارات الأقل خطورة لنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ -
- اعتماد هيكل تمويل مناسب لكل مؤسسة أساسه اختيار المزيج الأمثل من مصادر التمويل المتاحة لكل مؤسسة وفق احتياجات المالية؛
- يتم الاعتماد على نظم المعلومات المالية التمويلية لاتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتوفير القدر الكافي من المعلومات اللازمة للقيام بهذه العملية؛

- اختيار مصدر تمويل دون الآخر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يرجع لضرورة إلى تحقيق هذه الأخيرة تكلفة تمويل أقل مقارنة بغيرها من المصادر المرتقبة أو المتاحة؛ -تحديد الاحتياجات المالية وأنسب الطرق للحصول عليها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتم عن طريق اعتماد جدول التمويل؛
- مراقبة تنفيذ القرارات التمويلية التي تم اتخاذها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتم من خلال جدول التمويل

(2) -قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تركز على :

- ✓ القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتم عن طريق الاعتماد على القوائم والتقارير المالية المختلفة؛
- ✓ تنوع القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ينجم عنه ضرورة
- ✓ تنوع المعلومات المستخدمة فيها (سواء كانت محاسبة أو غير محاسبية)؛
- ✓ اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يكون من خلال الاعتماد على مختصين في مجال الاستثمار؛
- ✓ لاتخاذ قرار استثماري رشيد داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لابد من إتباع مجموعة من المؤشرات العلمية والاقتصادية؛ الجزائرية تتم بناء على التنبؤات لتكاليف ،
- ✓ القرارات الاستثمارية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي ستحملها والعوائد المرتقب الحصول عليها؛
- ✓ البدائل الاستثمارية ذات العوائد المرتقبة لنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعد من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار من أجل اختيار الأنسب .
- ✓ القرار الاستثماري المتخذ على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لضرورة سيؤثر على هيكلها المالي

المبحث الثاني: ملخص مذكرة دكتوراه تحت عنوان: طرق ومحددات تقسيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائرية في ظل إستراتيجية الخصوصية

المطلب الأول: تقديم المذكرة و الفرضيات المقترحة

دراسة حالة مؤسسة صيدال و الأوراسي ، من إعداد الطالب بن حمو عصمت محمد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2015-2016

حيث كان عنوان الفصل الثالث (واقع تقييم المؤسسات العمومية الجزائرية الخصوصية) ولمعالجة الموضوع طرح الإشكالية التالية :

ما هي الطرق و المقاربات التي يمكن اعتمادها في تحديد القيمة العادلة للمؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية الراغبين في خصوصيتها ، والتي تتعارض مع مصالح طرفي العقد (الدولة و المستثمر)؟ مع وضع عدة فرضيات لمعالجة الموضوع منها :

الفرضية الأولى :

إن طبيعة المؤسسة و وضعيتها المالية في المحدد الأساسي في عملية إختيار التقييم المعتمدة في تحديد القيمة .
الفرضية الثانية :

إن التباين و الاختلاف في القيم المتحصل عليها نتيجة تطبيق مختلف المقاربات ما هو إلا نتيجة احتلال في إحدى المستويات، درجة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية عدة كفاءة الأسواق المالية ، اختلاف بين الأهداف الدولية و المستثمر المحتمل أو غياب الموضوعية في عملية التقييم .

الفرضية الثالثة :

فرضية وجود طريقا تقييم مثالية يعتمد عليها في تحديد القيمة العادلة للمؤسسة العمومية الراغبين في خصوصيتها .

الفرضية الرابعة :

لا يمكن الفصل بين إستراتيجية الخصوصية وقوة الأسواق المالية .

الفرضية الخامسة :

إن نجاح جل عمليات التقييم تعتمد في الأساس على نجاح خطة العمل (Business plan) المحددة من طرف الإدارة .

ولقد خصص للدراسة التطبيقية تسليط الضوء على مختلف المقاربات و الطرق الخاصة بعملية التقييم الممكن تطبيقها على المؤسسات العمومية الجزائرية الراغبين في خصوصيتها ، حيث قام بدراسة مقارنة بين قيم كل من المنشأة صيدال و الأوراسي ، حيث عملية الخصوصية عن طريق طرح الأدوات المالية الكلاسيكية في البورصة .

وكذلك القيم الحالية لمنشأتين بعد عملية الخصوصة بالاعتماد على أحدث المعلومات المالية والمحاسبية الممكن الحصول عليها .

حيث ثبت كل الفرضيات وأهم النتائج والتي توصل إليها الباحث هي كالآتي :

المطلب الثاني : نتائج الدراسة و التوصيات

1-النتائج :

- يتموقع تقييم المؤسسات في قلب المالية حيث يهدف إلى إعطاء قيمة للمؤسسة بالاعتماد إما على ممتلكاتها الأمة المالية أو جملة التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة امتلاكها تلك الأصول وتستعمل كمرجع أساسي في حالة التفاوض (الخصوصة أو الإدماج) أو حتى في حالة اتخاذ القرارات من طرف الإدارة أو من طرف المستثمرين الماليين الراغبين في اقتناء أدوات مالية جديدة في البورصة.
- لا يمكن أن تتم عملية التقييم ما لم تتوفر مجموعة من الوثائق والمعلومات عن المؤسسة المراد تقييمها والتي تلعب دورا مهما في عملية المفاضلة بين طرق التقييم المعتمدة وأيضا في تحديد القيمة العادلة التي تلقى الإجماع بين الأطراف المختلفة
- إن طرق التقييم التي تعتمد على الأمة المالية للمؤسسة تعتبر من أبسط الطرق وأكثرها استعمالا، و لكن ما يعاب عليها هو اتصافها بالسكون وصعوبة تحديد القيمة الحالية لجملة الأصول المملوكة من طرف المنشأة في ظل ارتفاع مستويات الاهتلاكات وأيضا عدم عدالة المعاملات التصحيحية الخاصة بقيم العقارات.
- لا يمكن أن تفصل بين عملية التقييم والتشخيص المالي والاستراتيجي للمؤسسة، لأن هذا الأخير يسمح بإعطاء صورة دقيقة للخبراء عن الوضعية المالية والإستراتيجية للمنشأة محل التقييم وتكون الأساس في تحديد طريقة التقييم الممكن اعتمادها تماشيا مع النتائج المتحصل عليها، فمثلا إذا كانت المؤسسة في وضعية مالية سليمة وتحقق أرباحا فيمكن الاعتماد على طريقة التدفقات النقدية المستحدثة كمرجع أساسي في التقييم، وفي حالة العكس تعتمد على طريقة الذمة المالية من أجل تحديد القيمة
- إن تنوع طرق التقييم يعتبر شيئا إيجابيا حيث يسمح بشراء العملية، ولكن في بعض الحالات يكون سببا في فشل الصفقات وذلك بسبب التباين الكبير في القيم المتحصل عليها.
- تبني طريقة التدفقات النقدية على خطة العمل المحددة من طرف الإدارة أي على توقعات يصعب تحقيقها في ظل عدم ثبات بيئة الأعمال وبالتالي تنقص من دلالة أو عدالة القيمة المتحصل عليها.
- إن نجاح عملية مصة في الدول المتطورة هو راجع إلى قوة وكفاءة الأسواق المالية والتي تعتبر المرجع الأولي والأساس في عملية التقييم وكذلك في عملية نقل الملكية عن طريق الاكتتاب العام، هذا الشيء

غير متوفر في الجزائر التي تعد من أضعف الأسواق المالية العربية بسبب قلة المؤسسات المدرجة و صعوبة الحصول على المعلومات، وبالتالي ضعف عدد الصفقات المبرمة.

- إن نموذج PER أو Gorden Shapiro المعتمدين في تقييم المؤسسات المدرجة في البورصة يعتمدان على كم هائل من المعلومات و المعاملات التي تمثل جزءا من كفاءة الأسواق المالية و غير المتوفرة في سوق المال الوطنية لهذا تمتا حدود لتلك النماذج حين تطبيقها في الاقتصاد الوطني.
- يصعب تطبيق على المؤسسات العمومية الاقتصادية الوطنية طريقة التقييم التي تعتمد على فائض القيمة بسبب ضخامة أصولها المادية الملموسة مقارنة بأصولها المعنوية من جهة ، و من جهة أخرى صعوبة تحديد قيمة هذه الأخيرة في ضل البيئة التي تعمل فيها
- يعتبر نموذج Gorden Shapiro أكثر النماذج استعمالا في حالة تقييم المؤسسات المدرجة في البورصة رغم ذلك و على غرار باقي طرق التقييم المعتمدة له مجموعة من الحدود أهمها فرضية تزايد توزيعات الأرباح على حملة الأسهم بنسبة ثابتة (g) ، و هذه الفرضية صعبة التحقق في ضل عدم ثبات الأرباح الصافية المحققة من طرف المنشآت و التي تتغير من سنة إلى أخرى.

2- التوصيات :

في ظل النتائج المتحصل تقدم التوصيات التالية :

- بغرض التطبيق السليم لإستراتيجية الخصخصة و التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الرفع من مستوى عدالة القيم المتحصل عليها و التي تكون نتيجة لتطبيق مختلف طرق التقييم و يجب من جهة تحسين جودة المعلومات المفصح عليها من طرف إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الراغبين في خصوصتها و ذلك في حالة تطبيق طرق التقييم التي تعتمد على الذمة المالية أو طريقة فائض القيمة و من جهة أخرى
- يجب بناء خطة عمل (Business Plan) سليمة و معقولة تتماشى مع الموارد و المؤهلات المتاحة في المؤسسة و التي ستكون الأساس في بناء طريقة التقييم التي تعتمد على تحيين جملة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحميلها من طرف المؤسسة .
- إن تعدد طرق التقييم و ارتفاع نسبة التباين في القيم المتحصل عليها يكون السبب الرئيسي في عدم توافق الأطراف الفاعلة في عملية الخصخصة و فشل عملية نقل الملكية ، و لاحتواء هذا المشكل تقدم التوصيات التالية :
- الاعتماد إما على الطريقة المختلطة (la methode mixte) و التي تهدف إلى تحديد مجال القيم الخاصة بالمؤسسة الراغبين في تقييمها عن طريق تطبيق أكبر عدد ممكن من طرق التقييم و التي تكون الأساس في تحديد القيمة العادلة للمؤسسة و التي تكون مساوية متوسط كل القيم المتحصل عليها.

- استعمال طريقة المقارنة (la méthode des comparable) والتي تهدف إلى تحديد قيمة المؤسسة على أساس القيمة السوقية لعينة من الشركات (مستحسن أن تكون مدرجة في البورصة) تعمل في نفس القطاع , ولها نفس الميزات (درجة النمو والحجم والربحية والمخاطر...إلخ) والتي تم تقييمها مؤخرا .
- لا يمكن الفصل بين نجاح إستراتيجية الخوصصة و توفر سوق مالي كفي لأن هذا الأخير يعتبر المرجع الأولي في تحديد القيمة العادلة للمؤسسات المدرجة في البورصة عن طريق تلاقي الحر لدالتى العرض والطلب على الأدوات المالية الخاصة بها في السوق الثانوي يضاف إلى ذلك الدور المهم الذي يلعبه في عملية نقل الملكية من خلال طرح الأدوات المالية الكلاسيكية في سوق الإصدار وهذا ما يعرف بالاككتاب العام وفي ظل النقائص الموجودة في بورصة الجزائر تقدم التوصيات التالية :
- تشجيع ومساعدة المؤسسات الاقتصادية ذات الملاءمة المالية على الدخول بورصة القيم وذلك من أجل زيادة من عدد المؤسسات المدرجة وعدد الصفقات المبرمة وبالتالي الرفع من حجم السوق
- تشجيع المؤسسات ذات الفائض المالي و المستثمرين الماليين على الاستثمار في السوق المالي و ذلك من خلال التنوع من الأدوات المالية من جهة ومن جهة أخرى الرفع من كفاءة هذه السوق بشقيها التشغيلية و التسعيرية و بالتالي توفير المعلومات الأساسية للمفاضلة بين تلك الأدوات و نشر ثقافة الاستثمار في البورصة ،
- إن الزيادة من عدد المؤسسات المدرجة سيخلق نوع من المنافسة بينها و التي سوف توجه جملة جهودها نحو التأثير على قرارات المستثمرين الماليين و محاولة تحفيزهم على الإقبال على أدواتها المالية إما عن طريق تقديم امتيازات و بالتالي إصدار أسهم ممتازة أو التعامل بالإبداعات المالية .
- يجب تحفيز المؤسسات الاقتصادية على الدخول إلى بورصة القيم المنقولة وذلك من خلال تعلق بعض الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية من جهة ومن جهة أخرى تبيان المزايا خاصة في المحال التمويلي الممكن الحصول عليها من خلال طرح جملة الأدوات المالية للتداول إما على شكل أسهم أو سندات.
- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة تهدف إلى تقييم و بطريقة دورية لجملة الأدوات المالية المتداولة في السوق الثانوي و بالتالي تكون المرجع الأساسي في اتخاذ القرارات.

المبحث الثالث : ملخص لمذكرة دكتوراه تحت عنوان دور و أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : تقديم المذكرة و الفرضيات المقترحة

دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري من إعداد الطالب الطيب الوافي من جامعة عباس فرحات سطيف 2011-2012 حيث كان عنوان الفصل الرابع (دراسة مجمع اسمنت الشرق الجزائري) و لمعالجة الموضوع طرح الإشكالية التالية : ما الدور الذي يجب تلعبه نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية عموما و مجمع إسمنت الشرق الجزائري تحديدا و أهميتها في تحقيق تطلعاتهما؟" مع وضع عدة فرضيات لمعالجة الموضوع منها

الفرضية الأولى:

تعمل نظم المعلومات على تزويد المراكز الإدارية المختلفة ضمن المؤسسة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية لمساعدة كافة المستويات الإدارية على اتخاذ القرارات الخاصة بها.

الفرضية الثانية :

يمكن الاستفادة من قدرات نظم معلومات دعم القرار في دعم اتخاذ القرارات غير المهيكلية و غير مهيكلية التي تتخذها الإدارة لحل المشاكل التي تواجهها، مما يسهم في نهاية المطاف في رفع كفاءة عمليات اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية و زيادة فاعليتها.

الفرضية الثالثة:

من شأن نظم المعلومات أن تسهم في زيادة إمكانيات المؤسسة الاقتصادية في التعامل مع البيانات التي تصف أنشطة العمل الداخلية وبيئة العمل الخارجية، كما أنها تتولى معالجة البيانات و تدعيم عمليات صنع القرار بها، كما أنها تحقق الاتصال والتواصل بين مراكز صنع القرار المختلفة في المؤسسة بتبادل المعلومات فيما بينها. خصص الدراسة التطبيقية بدراسة أحد أهم مكونات القطاع ممثلة في مجمع اسمنت الشرق الجزائري حيث اعتمدت الدراسة أسلوب تحميل الاستبيان الذي تم إعداده استنادا لمجموعة من الدراسات التي تمت في قطاعات شتى لكنها كانت تصب كليا في تأكيد دور و أهمية نظم المعلومات في اتخاذ القرارات ، حيث تم تجميع الدراسات و مقارنتها و بعد استشارة مستفيضة لمجموعة من الأكاديميين المتخصصين في الميدان و كذا بعض الممارسين في القطاعين العام و الخاص في مؤسسات اقتصادية داخل الوطن أو خارجه.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة و التوصيات

1- النتائج

- توصلت الدراسة لتحديد درجة أهمية مصادر جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المجمع فكانت تباعا حسب درجة الأهمية: لوائح و تنظيمات الجهة الوصية التي تتبعها مجموعة الشركات، اللوائح والتنظيمات الداخلية، الأنظمة و القوانين العامة للدولة، العلاقات الشخصية، المراجع العلمية المتخصصة، المؤتمرات و اللقاءات، المخططات التنفيذية، الاجتماعات و اللجان؛
- تمثلت أهم مصادر جمع المعلومات على مستوى المجمع في خمسة مصادر تختلف درجة استخدامها من مستخدم الآخر، و تمثلت في اعتماد متخذي القرارات على أنفسهم في تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، استخدام تقنيات المعلوماتية الحديثة لتجميع المعلومات، العمل على تكليف أحد المرؤوسين ممن تتوفر فيهم الكفاءة في جمع المعلومات، الاعتماد على نتائج الدراسات للحصول على المعلومات و أخيرا العمل على توزيع مهمة تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار على عدد من المرؤوسين محددًا في ذلك دور كل منهم في جمع هذه المعلومات؛
- بينت الدراسة أن للمعلومات دور فعال في عملية اتخاذ القرار في مجمع إسمنت الشرق الجزائري و ذلك من حيث كونها تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة بأكبر قدر من الكفاءة، تحديد المشكلة و تحليلها، تنفيذ القرارات بشكل سليم و متابعتها، تعمل على رفع قدرة الرؤساء على متابعة تنفيذ الأوامر و القرارات، تعمل على مساعدة الرؤساء على إدراك المشكلة و بالتالي اتخاذ القرار المناسب، مساعدة الرؤساء على اتخاذ القرارات المناسبة في التوقيت المناسب، توفر للرؤساء و المرؤوسين قدرة على إدراك الأخطاء المرتكبة في القرارات، توليد البدائل الممكنة لحل المشكلة المطروحة و أخيرا تعمل على مساعدة المرؤوسين في استيعاب مضمون القرار الصادر إليهم لتنفيذها ؛
- إن أهم الخطوات التي يمكن انتهاجها لتفعيل دور نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرار في مجمع إسمنت الشرق الجزائري تمثلت بداية في العمل على إيصال المعلومات المناسبة في التوقيت المناسب، تنظيم المعلومات بطريقة تمكن من استرجاعها و الاستفادة منها في الوقت المناسب، إيصال المعلومات لمستخدميها بلغة بسيطة، التحديث المستمر للبيانات و المعلومات، استخدام الأساليب الإدارية الحديثة المساعدة على اتخاذ القرارات، استخدام الأساليب التقنية الحديثة في جمع و تخزين و تبادل المعلومات، الاسترشاد بآراء و خبرات المختصين في الحصول على المعلومات المساعدة على اتخاذ القرارات و أخيرا اعتماد النظم الخبيرة المساعدة على اتخاذ القرارات؛
- إن حوسبة نظام المعلومات في المجمع من شأنه دعم عمليات اتخاذ القرارات و ذلك من خلال توفير السرية للمعلومات المساعدة على اتخاذ القرار، تسهيل عملية متابعة تنفيذ القرارات، القضاء على

الأعمال اليدوية الروتينية، سرعة تنفيذ القرارات، سرعة نقل المعلومات لمتخذ القرار، السماح بإشراك المستخدمين في عملية اتخاذ القرار وأخيرا يزيد من درجة تفويض السلطة لاتخاذ القرارات؛

➤ إن أهم الصعوبات التي تواجه متخذي القرارات في الحصول على المعلومات بمجموعة شركات مجمع اسمنت الشرق الجزائري تمثلت في عدم تعاون الأطراف التي تحوز المعلومات، عدم توفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، طول الوقت المخصص لجمع المعلومات، صعوبة استرجاع المعلومات لغياب طريقة التنظيمها، انخفاض مهارة المتخصصين في تحويل البيانات المعلومات يمكن الاستفادة منها، عدم كفاءة الآليات المستخدمة في تحويل البيانات إلى معلومات، قلة الإمكانيات المادية والبشرية، عدم توافر المعلومات بشأن المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها، سوء العلاقات الاجتماعية بين العمال وأخيرا عدم دقة المعلومات وشموليتها؛

➤ كشفت الدراسة أن أهم الحلول المقترحة لمعوقات استخدام نظم المعلومات الحاسوبية اللازمة لعمليات اتخاذ القرارات في مجمع إسمنت الشرق الجزائري تمثلت في توفير الكفاءات البشرية المتخصصة، حماية النظام ببرامج أمن المعلومات، التحديث المستمر لقواعد بيانات النظام، تبني التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات، تطوير النظام بما يتلاءم والاحتياجات المستقبلية، توفير تجهيزات حاسوبية بما يتناسب وعدد العاملين وأخيرا تدريب الموظفين على استخدام النظام وما يستجد من أنظمة حديثة.

2- الاقتراحات والتوصيات

■ إن المعلومات التي يعتمد الاعتماد عليها في عملية صناعة القرار يجب أن يكون بمقدورها الاستجابة الكاملة لاحتياجات متخذ القرار هي وذلك من خلال اعتماد نظام معلومات مبني على أسس علمية وكذا يجب أن تكون عملية التعامل مع مخرجاته من قبل مختصين، ولكي تشكل مثل هذه المعلومات المرجعية والإسناد الكامل لصانع القرار لابد أن تكون مستوفية لكافة المتطلبات المعلوماتية اللازمة لدراسة الموضوع محل البحث والتحضير لاتخاذ القرار بشأنه؛

■ يجب النظر للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمنظور نظمي للإجابة عن التساؤلات التي تطرح على مستوى تنظيمها من خلال النظر إليها على أساس أنها نظام مفتوح، وكذا النظر للمشكلة الإدارية في إطارها الكلي، وبالتالي يمكن تصميم نظام للمعلومات يسمح بتجميع ومعالجة البيانات وإيصالها على شكل معلومات المراكز اتخاذ القرار المختلفة و من ثم تسهيل عملية اتخاذ القرار، كما يسمح باتخاذ بعض القرارات المبرمجة وكذا المساعدة على اتخاذ القرارات غير المبرمجة بشكل تحاوري؛

■ وجوب انتظام تدفق المعلومات إلى متخذ القرار مما يمكنه من متابعة مختلف التطورات وما يجري في نطاق مجال اختصاصه ويجعله قادرا على اكتشاف أية انحرافات قد تحدث، إذ كثيرا ما نجد أن أسباب ضعف بعض القرارات ناتج عن عدم دقة توقيتها وليس عدم صحة محتوياتها، وعن طريق تزويد صانع

القرار بما يحتاج إليه من معلومات شاملة في مختلف المجالات لكي تتسنى إمكانية دعمه وإفادته مما هو متاح من رصيد المعلومات العالمي وتمكينه من الاطلاع على خبرات وتجارب الآخرين والاستفادة منها في نطاق عمله وتوظيفها كمعارف علمية وعملية فيما يتخذه من قرارات؛

■ يجب على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بشكل عام و مجمع إسمنت الشرق الجزائري أن يسعى لتطوير نظم المعلومات التي تستخدمها تجاوبا مع متغيرات المحيط، كما يجب أن تبني الاستقلالية الحقيقية من خلال اعتمادها على ذاتها في اتخاذ القرارات بناء على ما تحوزه من معلومات؛

■ يجب أن ترتبط عملية اتخاذ القرارات بتقييم مسار تنفيذ إجراءات وتدابير سابقة، مما يتوجب المتابعة والتأكد من أن ما يتحقق فعليا يسير وفقا لما خطط له؛

■ يجب على مجمع إسمنت الشرق الجزائري بشكل خاص اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة كاعتماد النظم المساعدة على اتخاذ القرار بهدف تحقيق ذلك التدفق المعلوماتي الذي يتوافق مع احتياجات متخذي القرارات من حيث الدقة، التوقيت المناسب، التكامل، التركيز والدلالة؛

■ يجب فتح أبواب مجموعة شركات مجمع إسمنت الشرق الجزائري أمام مختصي المعلومات للخوض في البحوث العلمية والعملية التي من شأنها أن تساهم في تطوير أساليب تسيير المجمع وذلك من خلال تبني مشاريع البحث المثمرة والتي تعمل على اقتراح أساليب إدارية معاصرة فيما يتعلق بجانب نظم معلوماته وأساليب اتخاذ القرار فيه، حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية تلك الصعوبة في تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها وكذا انتقالها، حيث يتطلب وقتا طويلا مما يفقد المعلومة جدواها حين وصولها لمتخذي القرار؛

■ يجب تكييف نظام المعلومات في مجمع إسمنت الشرق الجزائري بطريقة تسمح بالحصول على المعلومات المناسبة في التوقيت المناسب، و باتخاذ القرارات بطريقة لا مركزية، و بإشراك المستخدمين في اتخاذ القرارات؛

■ تطوير نظم الاتصال بين مجموعة الشركات و المديرية العامة لمجمع إسمنت الشرق الجزائري من أجل تسهيل تدفق المعلومات بالاعتماد على نظام الشبكة.

المبحث الرابع: ملخص لمذكرة ماجستير تحت عنوان: المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء
المطلب الأول: تقديم المذكرة

دراسة حالة اسمنت السعودية من إعداد الطالب بن مالك عمار من جامعة منتوري قسنطينة 2010/2011
حيث كان عنوان الفصل الرابع (تقييم أداء وأسهم شركة اسمنت السعودية باستخدام المنهج الحديث
للتحليل المالي الأساسي) ومعالجة الموضوع طرح الإشكالية التالية:

هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث كفيل لتقييم عادل لأسهم الشركات
وفقا لمؤشرات تقييم الأداء الحديث

مع وضع فرضيتين لمعالجة الموضوع:

الفرضية الأولى:

التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث ضروري في عملية التحليل البيانات المالية
وكذا بالنسبة لعملية تقييم الأسهم الشركات وفقا لقيمتها العادلة.

الفرضية الثانية:

نتائج تقييم أسهم الشركات وفقا للمؤشرات الحديثة التي تعتمد على القيم المضافة تكون أحسن مقارنة
بنتائج الدراسات التقليدية باستخدام النسب المالية.

خصص لدراسة التطبيقية التعرف على شركة الاسمنت السعودية و معرفة كيفية تطبيق الدراسة
التحليلية حديثة للبيانات المالية للشركة باستخدام أساليب رياضية وإحصائية أضيف إلى ذلك مجموعة من
النسب وتقييم للأداء أسهم الشركة بواسطة المؤشرات التي تم ذكرها في الجانب النظري و التعرف علة مدى
إمكانية وقوعها في الفشل المالي في المدى المتوسط و الطويل.

المطلب الثاني : نتائج الدراسة و التوصيات

1- النتائج :

✚ بعد التحليل المالي الأساسي الحديث السبيل الوحيد لإعادة التوازن داخل السوق المالي، نظرا لابتعاده

عن التزايد في المضاربة، بل يعمل على الحد منها؛

✚ يدعو التحليل الأساسي إلى الاستثمار في أسهم الشركات في المدى المتوسط والطويل، حتى لا تبتعد

الأسهم عن قيمها العادلة بشكل كبير؛

✚ يعتبر التحليل الأساسي كقاعدة لبناء إستراتيجية جيدة للاستثمار، نظرا لاعتماده على أهم القوائم

المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، كشف التدفقات النقدية) لبناء نماذجه التحليلية؛

✚ يأخذ التحليل الأساسي بعين الاعتبار مختلف الظروف المحيطة بالشركات (الظروف الاقتصادية،

ظروف الصناعة، ظروف الشركة) بهدف تحديد السعر الحقيقي للسهم؛

✚ يعطي التحليل الأساسي نتائج تحليلية بالشكل اللازم، يستطيع من خلالها المستثمر الوصول إلى أهدافه

في ظروف تعد نوعا ما أمانة من مختلف الأخطار المالية؛

✚ يعتبر التحليل الأساسي قاعدة مثلى لتطبيق نظرية الاقتصاد الكلي فالجزئي للأسواق المالية، بهدف

التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لها؛

✚ لا يعمل التحليل الأساسي ضمن قاعدة الاستجابة السريعة لقوى العرض والطلب، بل هو نموذج يتبع

من طرف كل المستثمرين، خاصة وأن ارتفاع سعر أسهم الشركات قد يطول لفترة زمنية معينة؛

✚ المعلومات الصادرة من الشركات وفقا للتحليل الأساسي تكون لها أهمية كبيرة ومصداقية عالية، نظرا

لصدورها من مدراء الشركات ثم تنتقل إلى كبار العاملين فيها، بعدها تنتقل إلى المحللين من أصحاب

النفوذ، فإلى المستثمرين العاديين، إلى أن تستقر في السوق المالي، بحيث تحمل معها أنباء جديدة قد

تغير في سعر التوازن الخاص بالأسهم سواء بالارتفاع أو بالانخفاض؛

✚ يؤدي التكامل الوظيفي بين التحليل الكمي الحديث، والتحليل النوعي الحديث للبيانات المالية إلى

الإلمام بكل الجوانب الدراسية ما يسمح بوضع قيمة عادلة للأسهم.

أما حدود التحليل المالي الأساسي منهج حديث تكمن في

➤ التحليل الأساسي نادرا ما يعطي قرارا قاطعا بشأن توقيت قرار شراء الأسهم، خاصة وأن هذه العملية

تحتاج الى مدة قصيرة لاتخاذ القرار السابق، نظرا للتقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال

➤ لا يمكن للمحللين الأساسيين أن يعتمدوا على قاعدة أو مؤشر وحيد لاتخاذ قرار الاستثمار، بل يجب

أن يكون هناك تكامل بين مختلف المؤشرات والقواعد الخاصة بهذا النوع من التحليل؛

- يتطلب التحليل الأساسي جهدا ووقتا كبيرا من أجل معالجة الكم الهائل من المعلومات الخاصة بالشركات، من أجل بناء نموذج معين لاتخاذ أهم القرارات؛
- لا تتسم أساليب التحليل الأساسي بالسهولة بل تتطلب مجهودا وتكوينا خاصا من أجل تعلمها، وحتى تطبق لابد أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بهذا المنهج من التحليل و التقييم؛
- المعلومات التي يحتاجها المستثمر في سوق الأسهم، لابد أن تكون متاحة يوميا وبانتظام من خلال التقارير التي تظهر في شبكة الأنترنت أو في الصحف المختصة في هذا المجال، بينما المعلومات المتوفرة من التحليل الأساسي فهي سنوية، أو نصف سنوية، أو ربع سنوية؛
- التقارير المالية التي يقوم عليها التحليل الأساسي تغطي فترات ماضية، كما أنه يصعب الاعتماد على محتوياتها من خلال التلاعب الذي تقوم به إدارة الشركات في الأرقام المنشورة
- يمكن اعتبار عملية التنبؤ بالفشل المالي كمرحلة أخيرة للتحليل المالي الأساسي من أجل طمأننة المساهمين والمستثمرين عن المستقبل المالي للشركات، وذلك بعد اختيار النموذج المناسب للقيام بهذا النوع من التنبؤ، لكن بشرط أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بهذه النماذج وعلى كيفية تطبيقها..
- عدم مقدرة التحليل المالي الأساسي على اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركات بالسرعة اللازمة التي يريدها المضاربون، لذا نجد غالبيتهم يتجهون إلى نوع آخر من التحليل يدعى بالتحليل الفني للأسهم، يعمل على تجاوز سلبيات التحليل الأساسي،

2-التوصيات

أن ينتهوا إلى مسألة هامة وهي أن عملية الاستثمار وتحليل الأسواق ينبغي أن تخضع للتحليل المالي الأساسي و التحليل الفني معا، لأن الأول يعمل على تقييم أداء الشركات وقوة مركزها المالي وربحيتها، في حين أن وظيفة النوع الثاني تتمثل في دراسة الأسعار في الماضي والحاضر ومن ثم التنبؤ بمستقبل الأسعار، لذا فالتحليل الفني يحدد للمستثمر متى يشتري ومتى يبيع، في حين أن التحليل المالي الأساسي يعطي صورة جيدة عن وضع الشركة المالي وربحيتها خلال فترة زمنية محددة.

المبحث الخامس : ملخص لمذكرة ماجستير تحت عنوان :التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول : تقديم المذكرة و الفرضيات المقترحة

دراسة حالة شركة صيدال من إعداد الطالب لزعر محمد سامي من جامعة منتوري قسنطينة 2011-2012

حيث كان عنوان الفصل الثالث (تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم)

ولمعالجة الموضوع طرح الإشكالية التالية:

هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟ مع وضع عدة

فرضيات لمعالجة الموضوع منها:

الفرضية الأولى:

إن التوافق المحاسبي الدولي يهدف إلى إصدار معايير محاسبية دولية تؤدي إلى إعداد قوام مالية تلي حاجيات

الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة الاقتصادية بالمعلومات الملائمة والضرورية. مما يخدم التحليل المالي للقوائم المالية

بكيفية جيدة

الفرضية الثانية:

إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى تبني التوافق المحاسبي الدولي من أجل إعداد قوائم مالية تلي

حاجيات مستخدمي هذه القوائم وتحليلها

الفرضية الثالثة:

إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.

ولقد خصص للدراسة التطبيقية لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع

المالي للمؤسسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة المدروسة 2009-

2010 باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري

حيث ثبت صحت كل الفرضيات وأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث هي كالآتي:

المطلب الثاني : نتائج الدراسة و التوصيات

1-النتائج :

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة صيدال الأم توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات

أهمها :

- أن المؤسسة لم تستطع تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2009-2010)، وهذا ما يعني بأن وسعة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة. ومن خلال التحليل الوظيفي الميزانية المؤسسية لسنة 2010 توصلنا إلى أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، أما الحزينة كانت موجبة، وهو ما يعني تمويل الموردين لاستثمارات المؤسسة في سنة 2010. وهو ما تم التأكد منه عنده حساب الهيكل التمويلي واليسر المالي، تعاني الموسمية من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة، حيث تقال كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة النسب المعيارية.
- من خلال حساب نسب النشاط تبين بأن هناك تراجع في معدل دوران إجمالي الأصول في سنة 2010 مقارنة بالسنة السابقة، والذي يعود إلى انخفاض معدل دوران الأصول غير الجارية نتيجة إدماج أراضي ومباني مؤسسة (DIGROMED سابقا)
- من خلال التحليل العمودي حسابات النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة تحقق نتيجة مطالبة من نشاطها الاستغلالي ونتيجة موجبة من نشاطها المالي، وأن هذا الأخير يغطي العجز المسجل في النشاط الأول، وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسبة نتيجة الاستغلال ونسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب.
- تبين خلال حساب نسبة المردودية المالية أن هذه الأخيرة في تراجع، ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في نسبة هامش صافي الربح والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول،
- اتضح من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية بأن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي المتحصلات النقدية وأهم استخدامات هاته المتحصلات، وأن التدفق النقدي المتاح ونسبة التغطية النقدية ونسبة التوزيعات النقدية في تحسن كبير في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009.
- من خلال تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة توصلنا إلى أن تغير الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة يرجع إلى توزيع الاحتياطات والنتائج على المساهمين والعمال والمسيرين، وضم نتيجة الدورة .

2- التوصيات :

- من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بحملة من التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية في الجزائر مستقبلا، وهي:
- التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد يهتم بتخريج خبراء المحاسبة .
 - العمل على تطوير بورصة الجزائر وزيادة القيم المتداولة فيها من أسهم وسندات، لكي يقوم المحللين الماليين بتقييم المؤسسات المدرجة في هذه الهيئة، ونشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات في الجزائر.
 - تحديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطار والكوادر قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا .
 - الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وبرنامج CFA للمحللين الماليين، وتشجيع ظهور تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين .

الغائمة

يعتبر التحليل المالي احد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، و لهذا قمنا بالتركيز في دراستنا على الميزانية و التطبيق عليها أدوات التحليل المالي و المتمثلة في التوازنات المالية و النسب المالية ، التي لها أهمية كبيرة في إظهار المشاكل التي قد تواجه المؤسسة من خلال وضعيتها المستنتجة من التحليل المالي ، بحيث يساعد على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و هل لها توازن مالي ، أما التوازنات المالية فتعبر على هامش الأمان الذي يسمح بمواجهة مشاكل عديدة ، و إن كانت قادرة تمويل أصولها ، و من خلال تطبيق التحليل و إعطاء صورة واضحة يأتي دور متخذو القرارات ، بحيث يعتبر قرارات التمويل و الاستثمار و قرار توزيع الأرباح من أهم القرارات ، كما يعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات لأنه يعتمد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل ، و هو قابل للخطر في أي لحظة ، لذا لا تتخذ القرارات إلا بعد إظهار نتائج التحليل المالي ، ليستطيع متخذو القرارات من اتخاذ القرار الفعال و السليم في الوقت المناسب .

و من خلال الدراسة التي قمنا بها و المتعلقة بمساهمة و فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية و التي تطرقنا في جانبها النظري إلى مفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي و القوائم المالية و المعلومات المتوفرة في هذه القوائم ، و دراسة عملية اتخاذ القرارات و هذا الترابط الموجود بين التحليل المالي و اتخاذ القرار ، أما الجانب التطبيقي فيتمثل في تلخيص مجموعة مذكرات ماجستير و رسائل دكتوراه تدعيما للجانب النظري و محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية لبحثنا و كذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها

1. اختبار صحة الفرضيات

- يهدف التحليل المالي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك بتحديد وضعيتها المالية عن طريق تحليل و يكون من خلال النسب الخاصة به ، و منها نسب السيولة و نسب النشاط و الاستقلالية المالية و غيرها من النسب المتعلقة بالتحليل المالي ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية .
- التحليل المالي يساهم في تقليل من المخاطر التشغيلية و المالية و حيث يعتبر خطوة ضرورية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية و هذا ما يثبت صحة الفرضية .
- تعتبر أدوات التحليل المالي وسيلة للكشف عن نقاط قوة و ضعف في المؤسسة حيث تمس جل الجوانب المالية للمؤسسة تحتوي على تفسير لنتائجها تساعد على معرفة الخلل و المشكل و بالتالي حصر المشكل و فهمه و ترشيد القرارات المتخذة بشأنه ، هذا ما يثبت صحة الفرضية .

- تعدد الأدوات التحليل المالي تعتبر الركيزة الأساسية في اتخاذ القرارات المالية ،حيث تقدم لنا معلومات تساعد عملية اتخاذ القرارات ،ثبتت صحتها من خلال الجانب النظري و الجانب التطبيقي أيضا ،حيث كل من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية تستخدم كأحد أدوات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصادر التمويل و تغطية احتياجاتها و اتخاذ القرارات .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:.

1. احمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "الاتصالات المعلومات و القرارات، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، مصر، 2000.
2. إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتحاد القرارات الإدارية، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قوريثي، التسيير المالي (الإدارة المالي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011.
4. حسين القاضي، مامون حمدان، المحاسبة و معاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
5. حسين بالعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
7. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2013.
8. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة. مدخل اتخاذ القرار المكتبة الحديثة، مصر، 2000.
9. خالد الراوي، التحليل المالي لقوائم المالية، دار المسير للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
10. خليل محمد السماع و آخرون، مبادئ إدارة الأعمال مؤسسة، دار للنشر والتوزيع، العراق.
11. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2012.
12. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
13. طلال كداوي، نقيم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
14. عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
15. عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار، مؤسسة، دار الجامعية، مصر، 1999.
16. عدنان التايه النعيمي، فوائد النمى ارشيد، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات المعاصرة)، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.

17. فتحي احمد دياب، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق، دار النشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013.

18. فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى، 2008

19. مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012

20. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتماني (الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

21. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، 2000.

22. مليكة زغيب وإلياس بو جعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، افريل 2009.

23. مؤيد راضي خنفر غسان فلاح، المطارنة تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المنيرة للنشر و الطباعة عمان، الأردن، 2006

24. ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العاصمة، الجزائر، 1999.

25. هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، دار المفكر، عمان، 2001

26. وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004

كتب باللغة الأجنبية:

27. khemissichiha, gestion et stratégie financier, editin houma. Alger. 2005.

الرسائل الجامعية:

28. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

29. حمداس هلال وزملائه. دور التحليل المالي في المؤسسة. مذكرة ماستر في العلوم و التجارة، جامعة الجزائر، 2014.

30. سمير حماد، يوسف رميلي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة تخرج ماستر في علوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2018.

31. قروي مروة، عادل بضيافي، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم و تسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2018.

32. لحسن دردوري، التشخيص المالي، المطبوعة لطلبة الماستر، تخصص مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
33. لزعر محمد الساسي، التحليل المالي للقوائم المالي، رسالة ماجستير تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
34. محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتجاه القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015.
35. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة باتنة، 2008.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية في المؤسسات البترولية ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الأمطار النظري للدراسة.

أما الإطار العملي فقد اعتمدنا على تلخيص لمجموعة من رسائل دكتوراه ومذكرات ماجستير باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي . وقد حلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

-يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة .

-يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها

-لا بد للمسير المالي الذي هو منح القرار الإلمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي، والتحكم في آلياته، وكذلك معرفة أساسيات القرار الخطوات الأساليب مع التحلي بصفات متخذ القرار الإقناع، لصبره التحكم والثقة في التنفس، القدرة على تحمل المسؤولية) وهذا كله لصالح المؤسسة .

-لكي يقوم المسير هام في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي

الكلمات المفتاحية : المعلومات المالية. التحليل المالي -الأداء المالي- اتخاذ القرارات والقوائم المالية

Summary

This study aimed to define and clarify the role of financial analysis in making administrative and financial decisions in petroleum institutions and to achieve the objectives of the study and answer its questions, the researcher relied on collecting data related to the topic on the literature and related previous studies, and through it secondary data were obtained that formed rain Theoretical study.

As for the practical framework, we relied on a summary of a set of PhD theses and master's notes, using the descriptive and analytical method. The study solved a set of results, the most important of which are

The analysis is considered an effective means and tool for making and rationalizing decisions, because it helps the financial manager to diagnose the financial situation of the institution and reveal its policy and the circumstances that the institution is going through.

Financial analysis helps to know the weaknesses to avoid them and the strengths to strengthen and correct them

- It is necessary for the financial path that gives the decision an accurate and comprehensive knowledge of the subtleties of financial analysis, control of its mechanisms, as well as knowledge of the basics of the decision, steps and methods, with the qualities of the decision maker, persuasion, for his control and confidence in breathing, the ability to assume responsibility) and this is all in the interest of the institution.

- In order for the path to exist, it is important in the best of circumstances, there must be techniques that help it in making decisions and rationalizing them. Among these techniques is the technique of financial analysis.

key words : Financial information- Financial analysis -Financial performance-
Decision making And Financial Statements